تأثير الجزر المتاخمة للساحل التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط على تحديد الجرف القاري لتركيا
دراسة في الجغرافيا السياسية

أ.م.د. ماهر حمدي محمد عيش

أستاذ الجغرافيا البشرية المساعد

كلية الآداب، جامعة المنوفية

mahranbasha22@yahoo.com

DOI: 10.21608/jfpsu.2021.97120.1133

تأثير الجزر المتاخمة للساحل التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط على تحديد الجرف القاري لتركيا
دراسة في الجغرافيا السياسية

مستخلص

تناول البحث تأثير الجزر المتاخمة للساحل التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط على تحديد الجرف القاري لتركيا ، بالاعتماد على الإسلوب الوثائقي ، واستخدام المدخل المورفولوجي والمدخل التاريخي ، وقد قيم البحث الخصائص الجغرافية المؤثرة في استحقاق تلك الجزر لمناطق الولاية البحرية ، وتتبع تحديد الجرف القاري لتركيا ، والادعاءات المناوئة للدول المقابلة والملاصقة ، وحلل تباين تحديد الجرف القاري التركي من خلال ربطه بتباين الحجج القانونية لتركيا من ناحية وللدول المقابلة والملاصقة لها من ناحية أخرى ، حيث تتبنى تركيا تقزيم تأثير الجزر ، بعدم منحها سوى مياه إقليمية ، وحرمانها من المنطقة الاقتصادية الخالصة أو الجرف القاري ، وتتبنى معظم الدول المقابلة والملاصقة لتركيا تعظيم تأثير الجزر، بمنحها كامل مناطق الولاية البحرية ، مما ترتب عليه تداخل مناطق الولاية البحرية لتركيا ولتلك الجزر، وحلل البحث السيناريوهات المستقبلية المحتملة للنزاع على تحديد الجرف القاري لتركيا ، وخلص البحث إلى أن عدم اليقين القانوني حول التأثير الذي يجب أن يتم منحه للجزر المتاخمة للساحل التركي قد تسبب في ظهور حدين للجرف القاري التركي ، أحدهما يوسع مساحته لحدها الأقصى لتبلغ نحو١٥٦,٦ ألف كم٢ ، والآخر يضيقها إلى نحو٦٤,٢ ألف كم٢ ، حيث تستقطع تلك الجزر لحساب مناطق ولايتها البحرية نحو٩٢,٤ ألف كم٢ تعادل حوالي٥٩% من مساحة الجرف القاري التي تطالب بها تركيا.

الكلمات المفتاحية: الجزر المتاخمة، الساحل التركي، البحر الأبيض المتوسط، الجرف القاري، الولاية البحرية.

The Effect of the Adjacent Islands to the Turkish Coast in the Eastern Mediterranean Region on Delimiting the Continental Shelf of Turkey
A Study in Political Geography

Dr. Maher Hamdy Mohamed Aish
Assistant Professor of Human Geography
Faculty of Arts, Menoufia University

Abstract

The research dealt with the effect of the islands adjacent to the Turkish coast in the eastern Mediterranean region on delimiting the continental shelf of Turkey, by relying on the documentary method, and using the morphological and historical approaches . Where the research reviewed the geographical characteristics affecting the entitlement of those islands to the maritime jurisdiction Zones, and traced the delimitation of the continental shelf of Turkey by Turkey on the one hand and by the opposite and the adjacent states on the other hand, It analyzed the discrepancy in delimiting the Turkish continental shelf by linking it to the different legal arguments of Turkey and the opposite and the adjacent states, where Turkey adopts dwarfing the effect of the islands, by granting them only territorial waters, and depriving them of the exclusive economic zone or the continental shelf, and Cyprus, Greece and Egypt adopt maximizing the effect of the islands, By granting those islands the entire zones of maritime jurisdiction, which resulted in the overlapping of the maritime jurisdiction zones of Turkey and those islands, then the research reviewed the possible future scenarios of the dispute over delimiting the continental shelf of Turkey, the research concluded that the legal uncertainty about the effect that should be given to the islands adjacent to the Turkish coast has caused the emergence of two limits to the Turkish continental shelf, one of them expands the area of the Turkish continental shelf to a maximum of about 156,6 thousands km^2, and the other narrows it to only about 64.2 thousands km^2, as those islands are deducted for the calculation of their maritime jurisdiction zones about 92.4 thousands km^2, equivalent to about 59% From what Turkey claims as a continental shelf.

Keywords**:** Adjacent islands, Turkish coast, the Mediterreanean, continental shelf, maritime jurisdiction.

مقدمة:

تتمثل مناطق الولاية jurisdiction البحرية الوطنية للدول الساحلية في المياه الداخلية، والمياه الإقليمية ، والمنطقة المتاخمة ، والمنطقة الاقتصادية الخالصة ، والجرف القاري ، وتختلف تلك المناطق عن بعضها بعض من حيث الاتساع ، وطرق التحديد ، وحقوق الدولة الساحلية والدول الأخرى في كل منها ، وقد عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار UNCLOS [1] لعام ١٩٨٢ تلك المناطق ، وتشكل تلك الاتفاقية لب الجغرافيا السياسية المعاصرة للبحار والمحيطات(Glassner, 1996,pp.526, 544)، ويخضع تحديد مناطق الولاية البحرية بين دولتين أو أكثر لمبادئ وقواعد القانون الدولي العام ، وفي هذا السياق من الواضح أن العوامل الجغرافية – وبصفة خاصة الجغرافيا الساحلية – أساسية للقانون الدولي من حيث علاقته بتحديد الحدود البحرية ، سواء تم حل النزاع الحدودي عن طريق التفاوض بين الأطراف المعنية ، أو تمت تسويته بواسطة طرف ثالث (Prescott & Clive ,2005,p.1) .

من المهم التمييز بين النوعين الرئيسين لنزاعات الحدود البحرية المرتبطة بالجزر، وهما: النزاعات المتعلقة بالسيادة Sovereignty على الجزر نفسها ، مع ما يرتبط بها الفضاء البحري ، والنزاعات التي ترتبط بتأثير الجزر على تحديد الحدود البحرية ، وتعد معالجة تأثير الجزر على تحديد الحدود البحرية في الواقع واحدة من الأمور المعقدة،وذات الأهمية الحاسمة للدول الساحلية (Prescott & Clive,2005,p.248) وتلعب الجزر دوراً حاسمًا في تحديد حدود مناطق الولاية البحرية للدول لأنها يمكن أن تشوه بشكل كبير خط التحديد النهائي ، وغالبًا ما تثير الجزر الجدل ، وقد أدت معظم القضايا الخلافية إلى مشاكل كبيرة واختلاف في وجهات النظر بشأن التأثير المناسب للجزر على تحديد خط الحدود (Rouche,2018,p.4).

تعد تركيا من الدول ذات السواحل الطويلة ، والنوافذ البحرية المتعددة ، حيث يبلغ طول سواحلها نحو ٦٩٧٢ كم ، وتطل جنوباً على البحر الأبيض المتوسط بساحل يبلغ طوله ١٥٧٧ كم ، كما تطل شمالاً على البحر الأسود بساحل يبلغ طوله ١٥٩٥كم ، بينما تطل

1- United Nations Convention on the Law of the Sea

غرباً على بحر إيجه بساحل يبلغ طوله ٢٨٠٠ كم ، وفي الشمال الغربي تشرف على بحر مرمرة الداخلي بساحل يبلغ طوله نحو ١٠٠٠كم (CIA,2020,p.2) ، وقد حددت تركيا جرفها القاري بتلك بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط خلال العقدين الأخيرين ، سواء عن طريق اتفاقيات ثنائية ، أو بإعلان أحادي الجانب ، غير أن ادعاءات تركيا بشأن جرفها القاري بتلك المنطقة تتدخل Overlapping مع ادعاءات كل من قبرص واليونان ومصر بشأن المناطق الاقتصادية الخالصة لتلك الدول بالمنطقة ذاتها.

تتاخم الساحل التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط تسع جزر يونانية ، تفصل ست منها بين منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجه ، وهي جزر : رودس Rhodes وكارباثوس Karpathos وكاسوس Kasos وكريت Crete وكوفنيزي Koufonisi وكريسي Chrysi ، بينما تقع ثلاث منها على بعد نحو كيلومترين جنوب الساحل التركي ، بالقرب من منطقة كاس التركية ، وتضم جزر كاستيلوريزو Kastellorizo وستروجلي Stroggili ورو Ro ، وتتداخل مناطق الولاية البحرية التي تطالب بها اليونان حول تلك الجزر مع الجرف القاري الذي حددته تركيا ، مما خلق نزاعاً محتدماً بين الدولتين.

يحتدم النزاع من ناحية أخرى بين تركيا وجمهورية قبرص حول تحديد الجرف القاري التركي شمال وغرب جزيرة قبرص ، وذلك بسبب الخلاف بين الدولتين حول تأثير جزيرة قبرص على تحديد الجرف القاري التركي ، وما تدعيه جمهورية قبرص من مناطق ولاية بحرية شمال وغرب الجزيرة في مواجهة الادعاءات التركية.

حددت مصر الحد الخارجي لمنطقتها الاقتصادية الخالصة بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط مع قبرص عام ٢٠٠٣ ، ومع اليونان عام ٢٠٢٠ ، ولم يتبقى لها بدون تحديد سوى المنطقة المحصورة بين خطي طول ٢٨ درجة شرقاً و٣٠ درجة شرقاً ، غير أن تركيا ترى أن حد المنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر فيما بين خطي طول١٨-١٦-٣٢ درجة شرقاً و٢٨ درجة شرقاً يجب أن يكون مع تركيا ، وليس مع قبرص أو اليونان ، وأن الاتفاقيات بين مصر وهاتين الدولتين تنتهك الجرف القاري التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل التالي:

ما تأثير الجزر المتاخمة للساحل التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط على تحديد الجرف القاري لتركيا بتلك المنطقة ؟

ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات التالية:

- هل تؤثر الخصائص الجغرافية لتلك الجزر على مدى استحقاقها لمناطق الولاية البحرية؟
- ما حدود الجرف القاري التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط تبعاً لادعاء تركيا من ناحية ، وتبعاً لادعاءات الدول المقابلة والملاصقة لها من ناحية أخرى ؟
- لماذا تتعارض الحجج التي تتبناها دول المنطقة بشأن تأثير الجزر المتاخمة للساحل التركي على تحديد الجرف القاري التركي ؟
- ما اتساع الجرف القاري التركي في حال الإقرار بالتأثير الكامل لتلك الجزر على تحديد الجرف القاري التركي؟ وما اتساعه في حال تقليص تأثيرها إلى الحد الأدنى؟
- ما التصورات المستقبلية للنزاع حول تحديد الجرف القاري التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ؟

فرضيات البحث:

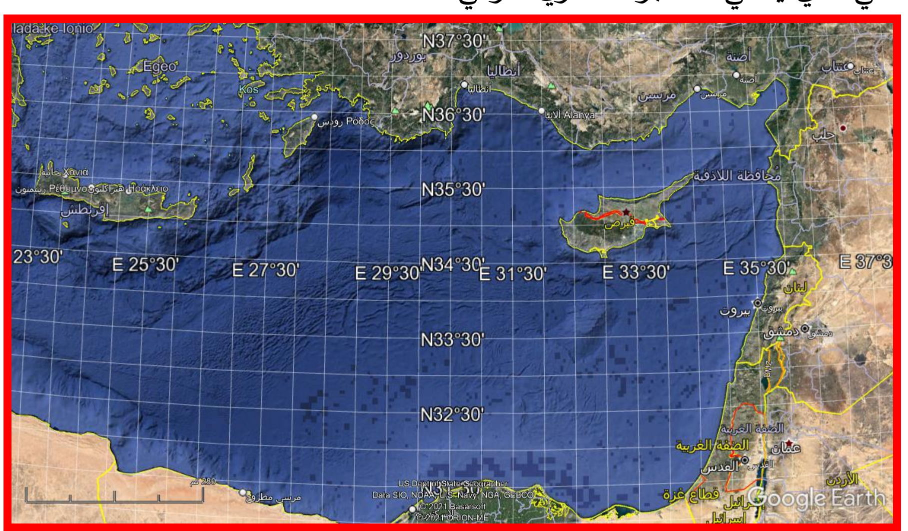
تتمثل فرضيات البحث فيما يلي:

- إن عدم اليقين القانوني Legal Uncertanity من قبل تركيا من ناحية ، والدول المقابلة والملاصقة لها بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط من ناحية أخرى ، بشأن استحقاق الجزر المتاخمة للساحل التركي لمناطق ولاية بحرية كاملة ، يعد من أهم أسباب النزاع على تحديد الجرف القاري لتركيا .
- تؤثر الخصائص الجغرافية للجزر المتاخمة للساحل التركي على مدى استحقاقها لمناطق ولاية بحرية .
- تتمسك كل من تركيا واليونان وقبرص بالحد الأقصى لاتساع الجرف القاري أو المنطقة الاقتصادية الخالصة بتلك المنطقة ، مما يجعل توافق تلك الدول حول

- حدود مناطق الولاية البحرية أمر بعيد المنال.
- إن ارتباط النزاع على تحديد الجرف القاري لتركيا بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بنزاعات أخرى بين الدول المعنية من شأنه أن يزيد النزاع تعقيداً.

منطقة الدراسة:

يمتد الجرف القاري التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط – حسب الادعاء التركي– بين خط طول ٢٦ درجة شرقاً ، على بعد ستة أميال بحرية من السواحل الشرقية للجزر اليونانية ، التي تفصل بين بحر إيجة ومنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، وخط طول ٣٦ درجة شرقاً ، عند سواحل محافظة هتاي التركية ، وينحصر بين الساحل الجنوبي لتركيا شمالاً ، وخط الوسط بينه وبين ساحل كل من مصر وليبيا جنوباً ، ويمتد هذا الخط حول دائرة عرض ٣٤ درجة شمالاً ، لكن هذا الامتداد يتقلص كثيراً في حال الأخذ بادعاءات كل من اليونان وقبرص في هذا الصدد ، ويوضح الشكل(١) الإطار المكاني الذي ينتمي له الجرف القاري التركي.



المصدر: برنامج Google Earth Pro

شكل(١) القسم الشرقي من منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.

مصادر البيانات:

استمدت الدراسة بياناتها من الوثائق الأولية التالية :

أ – الادعاءات البحرية لتركيا ولجمهورية قبرص ولليونان ولمصر وليبيا ولسوريا ، وذلك من خلال شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار Division for Ocean Affairs and the Law of the Sea التابعة للأمم المتحدة .

– اتفاقيات تحديد الحدود البحرية متمثلة في الاتفاق المصري – القبرصي لعام ٢٠٠٣، والاتفاق بين تركيا والجمهورية التركية لشمال قبرص عام ٢٠١١ ، ومذكرة التفاهم بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبي لعام ٢٠١٩، والاتفاق المصري – اليوناني لعام ٢٠٢٠.

جـ – خرائط الأدميرالية البريطانية لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، وخاصة:

-Admiralty charts and publications, Ra's At Tin to Iskenderun, Scale 1: 1100 000.

الدراسات السابقة:

تناولت دراسات عديدة تحديد حدود الجرف القاري ، نذكر منها دراسة كولسن Colson (٢٠٠٣) عن تحديد الحد الخارجي للجرف القاري بين الدول المتجاورة ، ودراسة (أبو دقة) ٢٠١٢عن مشكلة تحديد حدود الجرف القاري ، ودراسة بومرت Baumert (٢٠١٧) عن تحديد الجرف القاري في ضوء القانون الدولي العرفي .

وتصدت دراسات أخرى لتأثير الجزر على تحديد الحدود البحرية ، ومنها على سبيل المثال دراسة كارل Karl (١٩٧٧) عن تأثير الجزر على تحديد حدود الجرف القاري ، ودراسة رحمن Rahman (١٩٨٥) عن أثر قانون البحار على نظام الجزر ومشاكل الدول الساحلية المرتبطة بالحدود مع الجزر، ودراسة مورفي Murphy (٢٠١٧) عن مبادىء القانون الدولي المرتبطة بالجزر، ودراسة روتشي Rouche (٢٠١٨) التي استهدفت إعطاء مقاربة شاملة لتأثير الجزر في تحديد الحدود البحرية .

وتعرضت دراسات أخرى لمشكلات تحديد الحدود البحرية ، ومنها دراسة نيلسون Nelson (١٩٩٠) عن قواعد الانصاف في تحديد الحدود البحرية ، ودراسة ماركوس

Marques (٢٠٠٢) عن وضع تصور لترسيم الحدود البحرية، ودراسة أرساناArsana (٢٠٠٦) عن تحديد الحدود البحرية بين جمهورية إندونيسيا وجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية ، ودراسة الديواني El Dewani (٢٠١٨) عن القواعد القانونية التي تحكم تحديد الحدود البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط وتطبيقها على مصر، ودراسة أوزديم Ozdem (٢٠١٩) عن تداخل الادعاءات الحدودية البحرية بين تركيا والإدارة اليونانية لجنوب قبرص.

منهجية ومداخل البحث:

استخدم البحث الإسلوب الوثائقي Documentary Method الذي يقوم على ركيزتين هما: استخدام المادة المتضمنة في الوثائق كمادة اتصال بظاهرة بعيدة عن متناول الباحث، وتحليل مضمون ومحتوى تلك الوثائق(توفيق،٢٠٠٧، ص٣٦)، واعتمد البحث على المدخل التاريخي بهدف تتبع الظاهرة من منظور زماني ، بدراسة نشأتها وتطورها والعوامل المؤثرة في ذلك (توفيق،٢٠٠٧، ص٥٤) والمدخل المورفولوجي الذي يهتم بدراسة الأبعاد المورفولوجية للظاهرة .

هيكلية البحث:

ينقسم البحث إلى خمسة مباحث فرعية على النحو التالي:

المبحث الأول: الخصائص الجغرافية المؤثرة على استحقاق الجزر لمناطق الولاية البحرية

المبحث الثاني: تحديد الجرف القاري التركي

المبحث الثالث: ادعاءات الدول المقابلة والملاصقة لتركيا

المبحث الرابع: تأثير الجزر على تحديد الجرف القاري التركي

المبحث الخامس: مستقبل النزاع على تحديد الجرف القاري التركي

المبحث الأول: الخصائص الجغرافية المؤثرة على استحقاق الجزر لمناطق الولاية البحرية

يتأثر استحقاق الجزر لمناطق ولاية بحرية كاملة – شأنها شأن أقاليم الدول الساحلية– ببعض الخصائص الجغرافية لتلك الجزر، مثل موقعها الجغرافي ومساحتها وعدد سكانها ووضعها السياسي ، كما أن لتلك الخصائص تأثير كبير على ادعاءات الولاية البحرية للدول الساحلية المقابلة لتلك الجزر، والتي لا تتبعها تلك الجزر.

١– موقع الجزر

أولاً: الموقع الفلكي:

يوضح الجدول(١) الموقع الفلكي للجزر المتاخمة للساحل التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، حيث يلاحظ امتداد جزيرة قبرص والجزر اليونانية بمحازاة الساحل التركي بتلك المنطقة إلى الجنوب منه ، وينحصر الساحل التركي بين خطي طول ٢٨ درجة شرقاً قبالة سواحل جزيرة رودس اليونانية ، و١٥–٣٦ درجة شرقاً عند سواحل محافظة هتاى التركية ، أى أنه يغطي نحو ١٥–٨ درجة طولية ، وتتقاطع الإسقاطات الطولية لجزيرة قبرص مع الساحل التركي بين خطي طول ١٦–٣٢ درجة شرقاً و٣٦–٣٤ درجة شرقاً ، في حين تتقاطع الإسقاطات الطولية للجزر اليونانية المتاخمة للساحل التركي مع هذا الساحل ومع الساحل التركي في بحر إيجه فيما بين خطي طول و٤١–٢٥ درجة شرقاً و٣٦–٢٩ درجة شرقاً ، مما يعني أن تلك الجزر – بحكم موقعها من خطوط الطول تتنافس على مناطق الولاية البحرية مع الساحل التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط على امتداد نحو ٤ درجة طولية ، بينما لا تتنافس معه طولياً بشكل مباشر على طول ١٥–٤ درجة طولية ، متمثلة في القطاع المحصور بين خطي طول ٣٦–٢٩ درجة شرقاً و١٦–٣٢ درجة شرقاً ، وكذا القطاع الذي يمتد شرق جزيرة قبرص فيما بين خطي طول ٣٦–٣٤ درجة شرقاً و١٥–٣٦ درجة شرقاً .

تدعي تركيا أن أقصى امتداد لجرفها القاري بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بالنسبة لدوائر العرض يصل لدائرة عرض ٣٤ درجة شمالاً ، ويمتد ساحلها حول دائرة

عرض٣٠-٣٦ درجة شمالاً ، أى أن أقصى امتداد للجرف القاري التركي بالنسبة لدوائر العرض يبلغ نحو ٣٠-٢ درجة ، حيث يتوغل الجرف القاري التركي ما بين السواحل الغربية لجزيرة قبرص في الشرق والسواحل الشرقية للجزر اليونانية في الغرب ، وتتداخل إسقاطات جزيرة قبرص غرباً ، وإسقاطات الجزر اليونانية شرقاً مع ذلك الامتداد بصورة شبه تامة ، ما يعني أن الإسقاطات الطولية والعرضية لجزيرة قبرص وللجزر اليونانية المتاخمة للساحل التركي تتداخل مع إسقاطات الساحل التركي والجرف القاري التركي طولياً وعرضياً تداخلاً شبه تام.

جدول(١) الموقع الفلكي للجزر المتاخمة للساحل التركي المتوسطي.

الجزيرة	الموقع بالنسبة لدوائر العرض				الموقع بالنسبة لخطوط الطول			
	شمالاً		شمالاً		شرقاً		شرقاً	
	دقيقة	درجة	دقيقة	درجة	دقيقة	درجة	دقيقة	درجة
قبرص	٣٤	٣٤	٤٢	٣٥	٣٦	٣٤	١٦	٣٢
كاستيلوريزو	٠٧	٣٦	١٠	٣٦	٣٦	٢٩	٣٣	٢٩
رودس	٥٣	٣٥	٢٧	٣٦	١٥	٢٨	٤١	٢٧
كارباسوس	٢٤	٣٥	٥٥	٣٥	١٥	٢٧	٠٣	٢٧
كاثوث	٢٠	٣٥	٢٦	٣٥	٠١	٢٧	٥١	٢٦
كريت	٥٥	٣٤	٤٢	٣٥	١٨	٢٦	٢٩	٢٣
ستروجلي	٠٦	٣٦	٠٧	٣٦	٣٨	٢٩	٣٧	٢٩
رو	٠٩	٣٦	١٠	٣٦	٢١	٢٩	٢٩	٢٩
كوفينزي	٥٥	٣٤	٥٧	٣٤	٠٩	٢٦	٠٧	٢٦
كريسي	٥٢	٣٤	٥٣	٣٤	٤٤	٢٥	٤١	٢٥
المصدر: من تحديد الباحث اعتماداً على برنامج Google Earth Pro.								

ثانياً :الموقع الجغرافي

يمكن تقسيم الجزر المتاخمة للساحل التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط تبعاً لموقعها الجغرافي بالنسبة للساحل التركي إلى مجموعات ثلاث على النحو التالي:

أ- **الجزر الواقعة في الشرق**

تقتصر الجزر الواقعة بمحازاة الساحل التركي شرقاً على جزيرة قبرص ، التي تقع جنوب الساحل التركي من ناحية الشرق بنحو ٤٧ ميلاً بحرياً، كما يتضح من الشكل(٢)

وتبعد عن أقرب الجزر اليونانية غرباً وهي جزيرة ستروجلي بنحو ١٤٢ ميلاً بحرياً ، بينما تبعد عن ساحل مصر جنوباً بنحو ٢٠٨ ميلاً بحرياً.

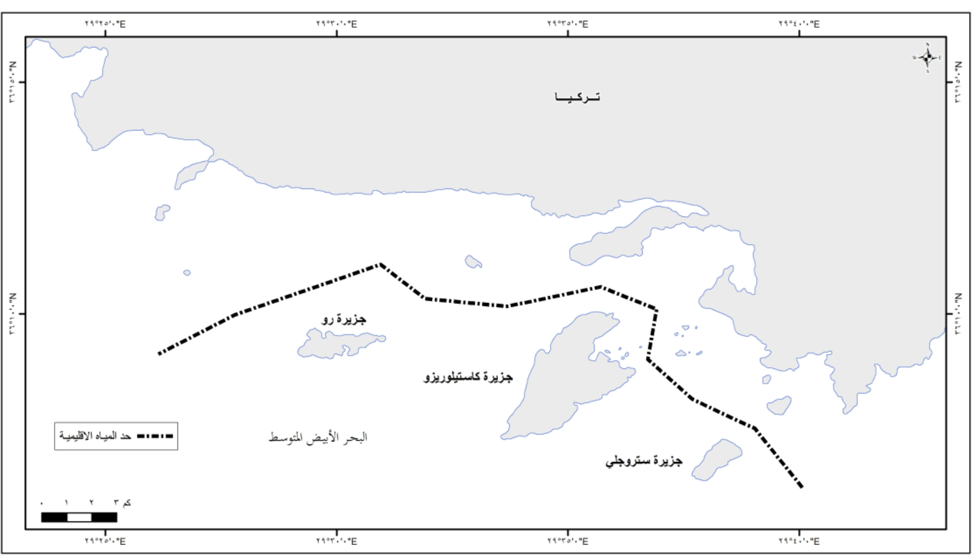


المصدر: برنامج Google Earth Pro .

شكل(٢) موقع جزيرة قبرص بالنسبة للساحل التركي

ب- **الجزر الواقعة في الوسط**

تقع تلك الجزر جنوب الساحل التركي قبالة ساحل منطقة كاس التركية ، وتضم ثلاث جزر تعرف بمجمع كاستيلوريزو أو مايس ، وهي جزر: ستروجلي في الشرق ، وكاستيلوريزو في الوسط ، ورو في الغرب، كما يتضح من الشكل(٣) ، وتبعد جزيرة ستروجلي عن جزيرة كاستيلوريزو بنحو ٢,٦ ميلاً بحرياً ، وعن ساحل تركيا في الشمال بنحو ١,٨ ميلاً بحرياً ، بينما تبعد جزيرة كاستيلوريزو عن الساحل التركي بنحو ١,١ ميلاً بحرياً ، وتبعد عن ساحل جزيرة رو بنحو ٢,٧ ميلاً بحرياً ، في حين تقع جزيرة رو جنوب الساحل التركي بنحو ثلاثة أميال بحرية.



Source: Admiralty charts and publications, Ra's At Tin to Iskenderun, Scale 1: 1100 000.

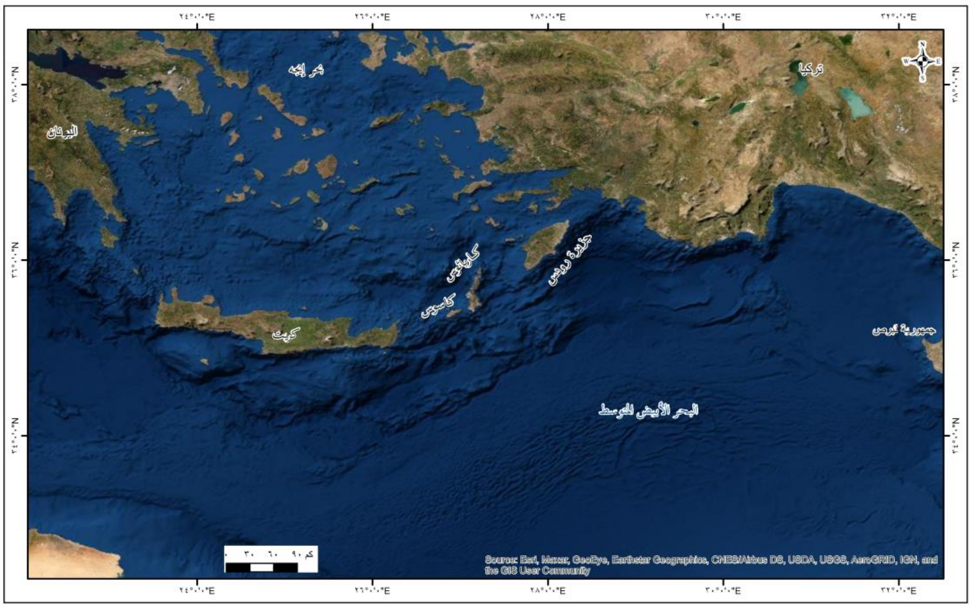
شكل(٣) موقع جزر مجمع كاستيلوريزو أو مايس من الساحل التركي

ت-الجزر الواقعة في الغرب

تضم الجزر الواقعة غرباً ست جزر هي : رودس وكارباثوس وكاسوس وكريت وكوفنيزي وكريسي ، وتقع جميعها جنوب غرب الساحل التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، كما يتضح من الشكل(٤) ، وتعد جزيرة رودس أقرب تلك الجزر لتركيا ، حيث يفصلهما مضيق رودس الذي يبلغ اتساعه ١٨ ميلاً بحرياً ، وتقع جزيرة كارباثوس جنوب غرب جزيرة رودس، ويفصلهما مضيق كارباثو الذي يبلغ اتساعه ٢٤ ميلاً بحرياً ، وتطل جزيرتا رودس وكارباثوس شرقاً على منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، وغرباً على بحر إيجه .

تقع جزيرة كاسوس جنوب غرب جزيرة كارباثوس بنحو سبعة أميال بحرية ، بينما تقع جزيرة كريت جنوب غرب جزيرة كاسوس بنحو ٢٨ ميلاً بحرياً ، ويفصلهما مضيق كاسوس ، بينما يفصل مضيق انديكسيرون غرباً جزيرة كريت عن البر الرئيس لليونان ، وتفصل تلك الجزر بين منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط شرقاً وجنوباً ، وبحر إيجه

في الغرب ، وإلى الجنوب من جزيرة كريت تقع جزيرتا كوفنيزي وكريسي ، ويفصلهما عن جزيرة كريت ٧ و١٨ ميلاً بحرياً على التوالي.



المصدر: برنامج Google Earth Pro .

شكل (٤)الجزر اليونانية الواقعة قبالة الساحل التركي غرباً

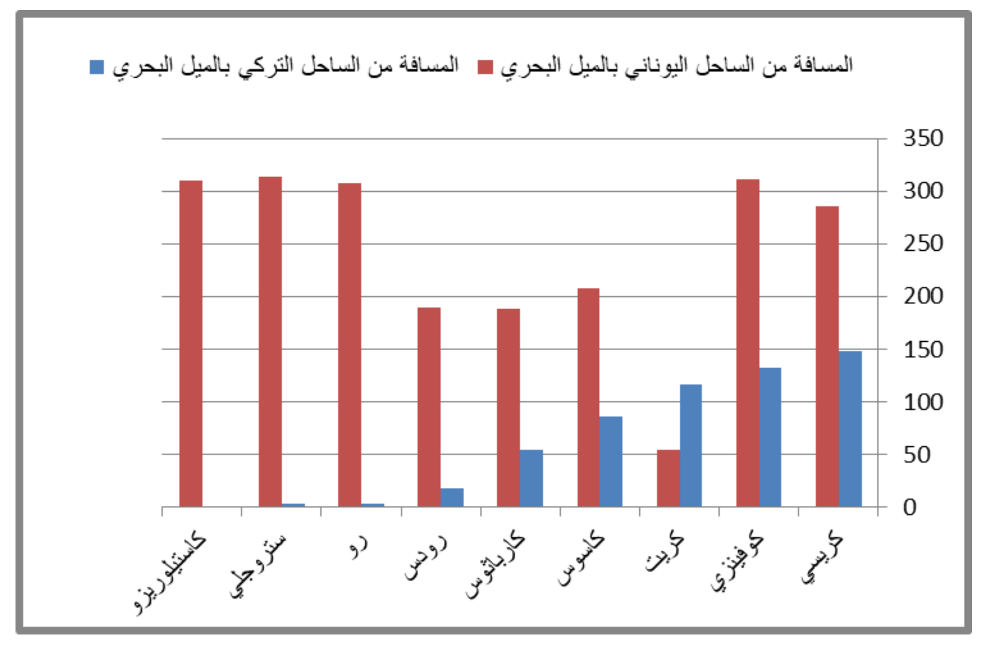
ثالثاً: البعد عن السواحل المقابلة

يوضح الجدول(٢) والشكل(٥) المسافة الفاصلة بين الجزر المتاخمة للساحل التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط والساحل التركي من ناحية ، والمسافة بينها وبين سواحل الدولة التي تعود لها تلك الجزر من ناحية أخرى .

جدول(٢)المسافة بين الجزر المتاخمة للساحل التركي وسواحل تركيا واليونان.

الجزيرة	البعد عن ساحل تركيا ميل بحري(١)	البعد عن ساحل اليونان ميل بحري(١)	البعد عن الساحل اليوناني/ البعد عن الساحل التركي (مثل)	الاتساع النظري للجرف* القاري أو المنطقة الاقتصادية الخالصة وفق قاعدة خط الوسط (ميل بحري)
قبرص	47	دولة جزرية	-	٢٣,٥
كاستيلوريزو	1.1	310	281.8	0.55
رودس	18	190	10.5	9
كارباثوس	54	188	3.4	27
كاسوس	86	208	2.4	43
كريت	116	54	0.4	58
ستروجلي	3.2	313	97.8	1.6
رو	3.5	307	87.7	1.75
كوفينزي	132	311	2.4	66
كريسي	148	285	1.9	74

(١)المصدر: من قياس الباحث اعتماداً على برنامج Google Earth Pro.
* من حساب الباحث.



شكل(٥) المسافة بين الجزر المتاخمة للساحل التركي وسواحل تركيا واليونان.

تعد جميع الجزر اليونانية بحكم موقعها الجغرافي أقرب إلى الساحل التركي منها إلى الساحل اليوناني ، عدا جزيرة كريت ، كما أن جزيرة قبرص أقرب إلى الساحل التركي منها إلى الساحل المصري المقابل ، ومن البديهي أنه كلما اقتربت تلك الجزر من الساحل التركي كلما ازداد تضرر تركيا بشأن تمديد جرفها القاري ، ويمكن تقسيم تلك الجزر تبعاً لقربها من الساحل التركي إلى الفئات التالية:

- جزر ملاصقة للساحل التركي ، حيث لا تبعد أكثرها بعداً عنه بأكثر من ثلاثة أميال بحرية ، وتضم الجزر اليونانية الثلاث ستروجلى وكاستيلوريزو ورو.
- جزر قريبة من الساحل التركي ، حيث تتراوح المسافة التي تفصلها عنه ما بين ١٥-٥٥ ميلاً بحرياً ، وتضم جزيرة قبرص وجزيرتي رودس وكارباثوس اليونانيتين.
- جزر بعيدة عن الساحل التركي، حيث تبعد كل منها عنه بما لا يقل عن ٨٥ ميلاً بحرياً ، وتضم الجزر اليونانية الثلاث كريت وكريسي وكوفنيزي.

ينعكس موقع تلك الجزر بالنسبة للساحل التركي على اتساع المسطح البحري الفاصل بينهما، ومن ثم ينعكس ذلك بدوره على البعد النظري لخط الوسط الذي يفترض أن يمثل الحد البحري الذي يفصل بين الادعاءات المتداخلة للدول ذات السواحل المتقابلة ، وكلما ازداد موقع تلك الجزر بعداً عن الساحل التركي كلما بعد خط الوسط ، وازداد الجرف القاري التركي اتساعاً والعكس صحيح .

لا تترك جزيرة قبرص لتركيا شمالها سوى جرف قاري لا يتجاوز اتساعه ٢٣,٥ ميلاً بحرياً، بينما يختلف ما تتركه الجزر اليونانية من اتساع للجرف القاري التركي حسب بعدها عن الساحل التركي ، فجزيرة كاستيلوريزو لا تترك لتركيا شمالها سوى نحو نصف ميل بحري ، تليها جزيرتا رو وستروجلى حيث تتركان نحو١,٨ و ١,٦ ميلاً بحرياً على التوالي ، ثم جزيرة رودس التي تترك نحو تسعة أميال بحرية، وجزيرة كارباثوس التي تترك نحو ٢٧ ميلاً بحرياً، ثم جزيرة كاسوس التي تخلف نحو ٤٣ ميلاً بحرياً، وجزيرة كريت التي تخلف نحو ٥٨ ميلاً بحرياً ، وأخيراً جزيرتا كوفينزي وكريسي وتخلفان نحو ٦٦ و٧٤ ميلاً بحرياً على التوالي .

يتضح من الجدول السابق أن جميع الجزر اليونانية يفصلها عن الدولة الأم أضعاف المسافة التي تفصلها عن تركيا ، عدا جزيرة كريت ، فجزيرة كاستيلوريزو تبعد عن الساحل اليوناني بنحو ٢٨٢ مثل بعدها عن الساحل التركي، وجزيرة ستروجلي تبعد عن الساحل اليوناني بنحو ٨٩ مثل بعدها عن الساحل التركي، وجزيرة رو تبعد عن الساحل اليوناني بنحو ٨٨ مثل بعدها عن الساحل التركي ، وجزيرة رودس تبعد عن الساحل اليوناني بنحو ١٠ أمثال بعدها عن الساحل التركي ، وجزيرة كارباثوس تبعد عن الساحل اليوناني بنحو ٣,٤ مثل بعدها عن الساحل التركي ، وجزيرتا كاسوس وكوفنيزي تبعدان عن الساحل اليوناني بنحو ٢,٤ مثل بعدهما عن الساحل التركي ، وجزيرة كريسي تبعد عن الساحل اليوناني بنحو مثلي بعدها عن الساحل التركي ، وأخيراً تبعد جزيرة كريت عن الساحل اليوناني بنحو ٠,٤ مثل بعدها عن الساحل التركي ، وهكذا يتضح أن جل الجزر اليونانية المتاخمة للساحل التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط تقع في الجانب الخطأ Worng Side من خط الوسط النظري الذي يفصل بين الساحل التركي وبين سواحل اليونان، ولكي لا تكون جزيرة ما واقعة في الجانب الخطأ من خط الوسط فيجب أن تكون المسافة بينها وبين الدولة التي تتبعها أقل من المسافة بينها وبين الدولة المقابلة لها .

تشير السوابق القضائية في منازعات الحدود البحرية المرتبطة بالجزر إلى أن القاعدة التقليدية هي أنه إذا كانت الجزر موجودة على الجانب الخطأ من خط الوسط ، فمن المحتمل أن تدعم المحكمة – حال اللجوء للتحكيم– حلاً من ثلاث خطوات: سيتم رسم الحدود الأولية وفق قاعدة خط الوسط ، ثم يتم إعطاء جيب عبارة عن اثني عشر من الأميال البحرية للجزر كمياه اقليمية ، ثم تحصل الدولة المجاورة لتلك الجزر على مساحة على طول خط الوسط من المنطقة التي سبق تخصيصها للدولة المقابلة بما يتناسب مع تلك التي تم سحبها منها كجيب للجزر الموجودة بجوار ساحلها (Jang, 2013,p.7) .

٢- مساحة الجزر

يوضح الجدول (٣) والشكلان(٦) و(٧) مساحة جزيرة قبرص والجزر اليونانية المتاخمة للساحل التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، وتعد جزيرة قبرص أكبر تلك الجزر مساحة، اذ تبلغ مساحتها ٩,٢٥ ألف كم٢، أو ما يعادل نحو ٤٦% من المساحة

الإجمالية لتلك الجزر، تليها جزيرة كريت اليونانية التي تناهز مساحتها مساحة جزيرة قبرص بفارق ضئيل، وتمثل نحو ٤٥% من المساحة الإجمالية لتلك الجزر، وهي أكبر الجزر اليونانية من حيث المساحة ، وخامس أكبر جزيرة في البحر الأبيض المتوسط ، بعد صقلية وسردينيا وقبرص وكورسيكا ، وتليها جزيرة رودس التي تبلغ مساحتها نحو ١٤١٠ كم٢ ، تعادل ٧% من المساحة الإجمالية لتلك الجزر، وهي أكبر جزيرة في جزر دوديكانيز، ورابع أكبر جزيرة في اليونان بعد جزيرة كريت وإيفيا وليسفوس، وتليهما جزيرة كارباثوس التي تغطي مساحة قدرها ٣٠١ كم٢ ، أو نحو ١,٥% من المساحة الإجمالية لتلك للجزر، وهي ثاني أكبر جزيرة في جزر دوديكانيز بعد جزيرة رودس ، جنباً إلى جنب مع جزيرة ساريا المجاورة الأصغر كامتداد شمالي للجزيرة ، بينما تعد الجزر الخمس المتبقية قزمية المساحة ، حيث لا تتعدى مساحة أى منها ١٢ كم٢ .

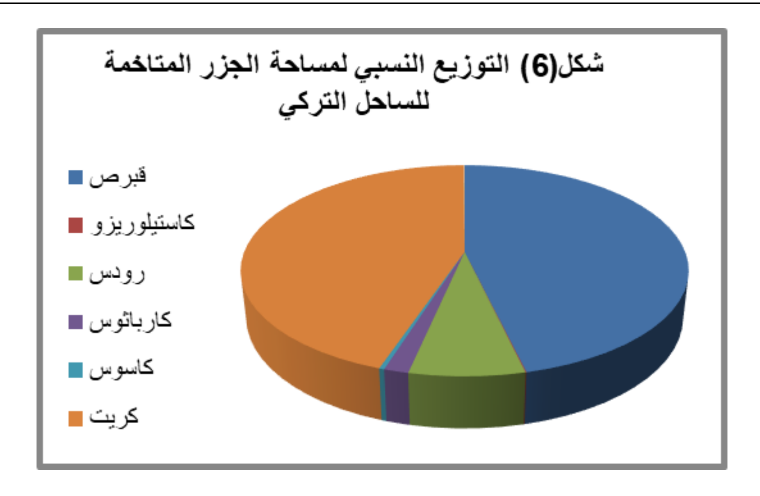
ولمساحة الجزر أهمية كبيرة في تحديد مساحة مناطق ولايتها البحرية ، والعلاقة بينهما طردية ، كما أن مساحة الجزيرة هي في الوقت ذاته انتقاص من مساحة المسطح البحري الذي تنتمي إليه، ومن ثم انتقاص من مساحة مناطق الولاية البحرية للدول المقابلة.

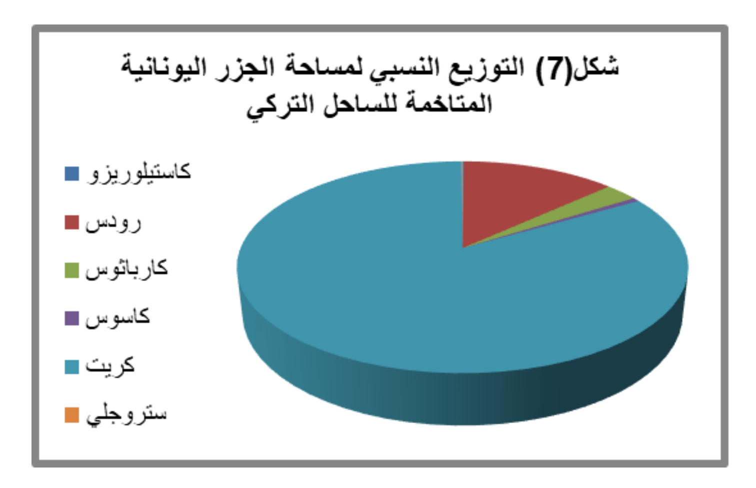
جدول(٧) مساحة الجزر المتاخمة للساحل التركي

الجزيرة	(المساحة كم٢	% من مساحة الجزر	% من مساحة الجزر اليونانية
قبرص	9250	46.3	-
كاستيلوريزو	11.98	0.05	0.1
رودس	1410	7.1	13.1
كارباثوس	301	1.5	2.8
كاسوس	64	0.3	0.6
كريت	8939	44.7	83.2
ستروجلي	1.1	0.005	0.01
رو	1.8	0.009	0.02
كوفينزي	4.6	0.02	0.04
كريسي	5.1	0.02	0.05
الإجمالي	19988.58	100	100

- Hellenic Statistical Authority.
- Republic of Cyprus, Ministry of Finance, Statistical Service

النسب من حساب الباحث





٣- شكل الجزر

يوضح الجدول (٤) الامتداد الطولي والعرضي للجزر المتاخمة للساحل التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث يتضح أن معظم تلك الجزر غير مندمجة الشكل – باستثناء الجزر القزمية المساحة– أو لنقل أنه يغلب عليها الاستطالة ، سواء كان ذلك في امتدادها بين خطوط الطول ، مثل جزيرتي قبرص وكريت ، أو في امتدادها بين دوائر العرض ، مثل جزيرتي رودس وكارباثوس ، وهو ما جعل سواحل تلك الجزر تتداخل مع الساحل التركي المقابل لها من حيث مناطق الولاية البحرية المحتملة على امتداد نحو ٥٤٠ كم طولي ، أى ما يقارب نحو ثلث طول الساحل التركي، كما جعلها تتداخل مع امتداد الجرف القاري التركي في عمق منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط غرب خط

الطول ٣٢ درجة شرقاً لنحو ٣٠٢ كم ، موزعة على السواحل الغربية لجزيرة قبرص شرقاً ، والسواحل الشرقية للجزر اليونانية غرباً ، ومن شأن كل ذلك أن يعقد تحديد الجرف القاري التركي.

جدول(٤)الامتداد الطولي والعرضي للجزر المتاخمة للساحل التركي

الجزيرة	الامتداد العرضي بين خطوط الطول كم	الامتداد الطولي بين دوائر العرض كم	الامتداد العرضي/ الامتداد الطولي (مثل)
قبرص	216	89	2.4
كاستيلوريزو	3.1	6.1	0.5
رودس	37	76	0.4
كارباثوس	11.7	48	0.2
كاسوس	5.8	16.9	0.3
كريت	255	59	4.3
ستروجلي	0.8	1.7	0.5
رو	2.6	1	2.6
كوفينزي	3.1	3	1.0
كريسي	5	1.5	3.3
الإجمالي	540.1	302.2	

(١)المصدر: من قياس الباحث اعتماداً على برنامج Google Earth Pro.
والنسب من حساب الباحث.

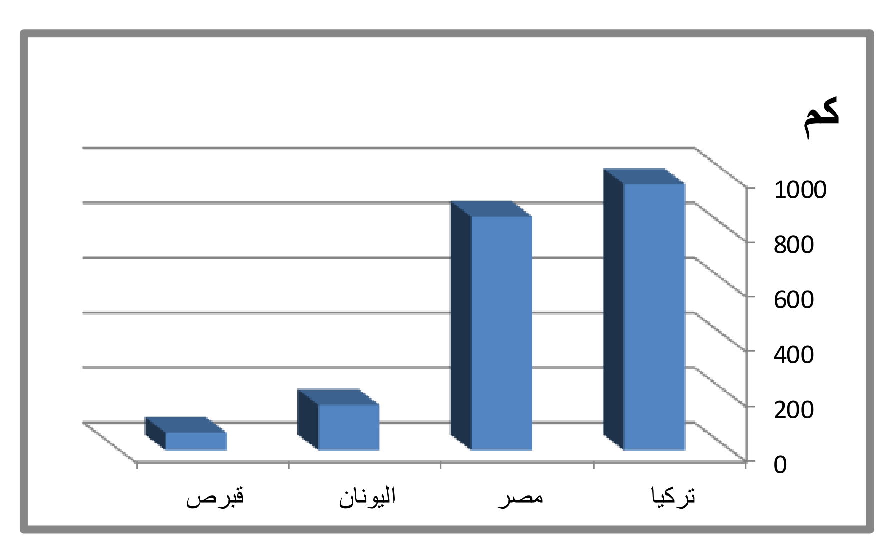
٤- أطوال سواحل الجزر بمناطق تداخل الادعات

تتركز منطقة تداخل الادعاءات بشأن امتداد الجرف القاري لتركيا بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بصفة رئيسة غرب السواحل الغربية لجزيرة قبرص وشرق السواحل الشرقية للجزر اليونانية ، ويبلغ مجموع أطوال السواحل الغربية لجزيرة قبرص والسواحل الشرقية للجزر اليونانية المواجهة لمنطقة تداخل الادعاءات البحرية بين نحو ٢٢٩ كم ، وكما يتضح من الجدول(٥) والشكل(٨) فإن طول الساحل التركي للبر الرئيس بمنطقة تداخل الادعاءات يبلغ نحو ٩٦٩ كم ، وهو بذلك يفوق طول سواحل تلك الجزر بالمنطقة ذاتها ، مما يمكن أن يؤثر على مناطق الولاية البحرية التي ستمنح لتلك الجزر حال اللجوء للتحكيم.

جدول(٥) أطوال السواحل المقارن بمنطقة تداخل الادعاءات البحرية

الدولة	طول الساحل بمنطقة التداخل غرب خط طول ١٨-١٦-٣٢ شرقاً وشرق خط الطول٢٨ درجة شرقاً(كم)	% من اجمالي السواحل بمنطقة التداخل	% من طول الساحل التركي بمنطقة التداخل
تركيا	969	47.3	100
قبرص	64	3.1	6.6
اليونان	*165	8.0	17.0
مصر	850	41.5	87.7
الاجمالي	2048	100	

مجموع أطوال السواحل المطلة على منطقة التداخل من جزر كاستيلوريزو (٨ كم) رودس(٨٩ كم) كارباثوس(٢٠كم) كاسوس(كم١٦) كريت(٣٢كم).
المصدر: من قياس الباحث باستخدام برنامج Google Earth Pro .
والنسب من حساب الباحث.



شكل(٨) أطوال السواحل بمنطقة تداخل الادعاءات البحرية

يحتل معيار التناسب proportionality مكانة مهمة في السوابق القضائية ، حيث تم أخذ هذا المفهوم في الاعتبار في كل حكم تقريبًا بشأن تحديد الحدود البحرية ، وقد تم صياغة مفهوم التناسب في الأصل من قبل جمهورية ألمانيا الاتحادية في قضايا الجرف القاري لبحر الشمال ، حيث جادلت بأنه ينبغي أن تحصل كل دولة معنية على "حصة

عادلة ومنصفة" من الجرف القاري المتاح ، بما يتناسب مع طول خطها الساحلي ، وعلى الرغم من رفض محكمة العدل الدولية لفكرة "الحصة العادلة والمنصفة" ، إلا أنها قبلت مفهوم التناسب كعامل أخير يجب أخذه في الاعتبار، وتعد قضية مالطا / ليبيا عام ١٩٨٥ مثالاً على على ذلك ، حيث لم تمنح المحكمة مالطا كدولة جزرية التأثير الكامل في تحديد الجرف القاري مقارنة بليبيا (Dogru & Reginbogin, 2017, P55)، وتم تحريك خط الوسط نحو ١٨ ميلاً بحرياً باتجاه مالطا لصالح ليبيا ، وذلك لتحقيق التناسب مع أطوال خط الساحل ، قضت المحكمة بأن طول الساحل هو "ظرف وثيق الصلة في تقييم نسب التناسب (Jang, 2013, p.6).

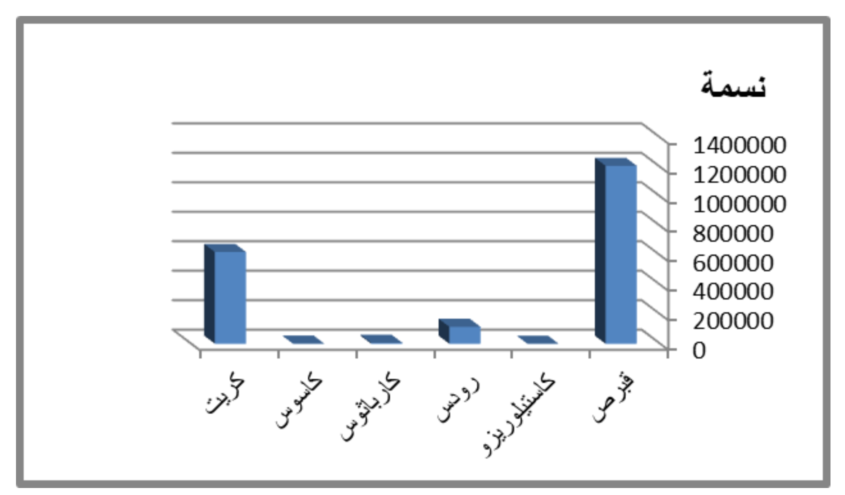
٥- سكان الجزر

يوضح الجدول(٦) والشكل(٩) عدد سكان جزيرة قبرص والجزر اليونانية المتاخمة للساحل التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط حسب تعداد ٢٠١١ .

جدول(٦) أحجام سكان جزيرة قبرص والجزر اليونانية المتاخمة لتركيا عام٢٠١١.

الجزيرة	عدد السكان(نسمة)	% من سكان الجزر	% من سكان الجزر اليونانية
قبرص*	١٢٠٧٣٥٩	٦١,٨	-
كاستيلوريزو	٤٩٢	٠,٠٣	٠,٠٧
رودس	١١٥٤٩٠	٥,٩	١٥,٥
كارباثوس	٦٢٢٦	٠,٣	٠,٨
كاسوس	١٠٨٤	٠,٠٦	٠,١٥
كريت	٦٢٢٩١٣	٣١,٩	٨٣,٥
ستروجلي	غير مأهولة	-	-
رو	غير مأهولة	-	-
كوفينزي	غير مأهولة	-	-
كريسي	غير مأهولة	-	-
إجمالي الجزر اليونانية	٧٤٦٢٠٥	٣٨,٢	١٠٠
الاجمالي	١٩٥٣٥٦٤	١٠٠	

-source: Hellenic Statistical Authority"2011 Population-Housing Census".
- Hellenic Statistical Authority"Greece in Figures" April, 2021, p11.
-* Republic of Cyprus, Ministry of Finance, Statistical Service " Latest Figures: Results of the Census of Population, 2011"
النسب من حساب الباحث



شكل(٩) أحجام سكان جزيرة قبرص والجزر اليونانية المتاخمة لتركيا عام٢٠١١.

تضم جزيرة قبرص نحو ١,٢ مليون نسمة ، أو ما يعادل٦٢% من إجمالي سكان الجزر، بينما تضم جزيرة كريت اليونانية نحو ٦٢١ ألف نسمة ، أو ما يعادل٣٢% من سكان الجزر، ونحو٨٤% من سكان الجزر اليونانية ، وتضم جزيرة رودس نحو ١١٨ ألف نسمة رودس، يمثلون نحو٦% من إجمالي سكان الجزر، ونحو١٦% من سكان الجزر اليونانية ، في حين لا يتجاوز عدد سكان جزيرة كارباثوس ٦٣٠٠ نسمة ، ولا يصل عدد سكان جزيرتي كاسوس وكاستيلوريزو إلى عتبة الألف نسمة لكل منهما على حده .

تعد الأحجام السكانية لجزيرة قبرص ولمعظم الجزر اليونانية المتاخمة للساحل التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط مبرراً قانونياً لاستحقاق تلك الجزر لمناطق ولاية بحرية كاملة شأنها شأن البر الرئيس، كونها تهيء استمرار السكنى البشرية حسب مقتضيات المادة١٢١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ويستثنى من ذلك أربع من الجزر اليونانية غير المأهولة بالسكان ، ممثلة في جزر ستروجلي ورو وكوفنيزي وكريسي ، مما يفقد تلك الجزر شرطاً مهماً من شروط استحقاق الجزر لمناطق ولاية بحرية ، ويحرم اليونان من حجية المطالبة بمناطق ولاية بحرية لتلك الجزر، غير أن ذلك قد لا يسبب ضرراً لليونان بسبب صغر مساحة تلك الجزر من ناحية ، ووقوع إتنتين منها في ظل جزيرة كريت من ناحية أخرى.

٦- التبعية السياسية للجزر

تختلف قبرص عن سائر الجزر اليونانية المتاخمة للساحل التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط من ناحية التبعية السياسية ، وذلك لكونها دولة جزرية ، بينما الجزر التسع الأخرى مجرد جزر تابعة لدولة اليونان.

أ- قبرص الدولة الجزرية Island State

تعاني جزيرة قبرص من التفكك والانقسام السياسي الذي تعيشه منذ انفصال القبارصة الأتراك بالقسم الشمالي من الجزيرة عام ١٩٧٤ ، وإعلانهم عن قيام الجمهورية التركية لشمال قبرص عام ١٩٨٣، التي لم يعترف بها من المجتمع الدولي سوى دولة تركيا، بينما يعترف المجتمع الدولي بجمهورية قبرص ، حيث تسيطر على القسم الجنوبي من الجزيرة حتى المنطقة العازلة الخاضعة لاشراف قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ، فضلاً عن وجود قاعدتين عسكريتين تابعتين لبريطانيا في اقصى جنوب الجزيرة (International Crisis Group.2009,p.2)، وقد انعكس الوضع السياسي لقبرص على تحديد مناطق الولاية البحرية بين جزيرة قبرص وتركيا ، حيث تبنى القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون حدوداً بحرية متعارضة مع تركيا ، ولم تفوت الأخيرة الفرصة في استغلال الوضع المنقسم للقبارصة لخدمة مصالحها بشأن تحديد جرفها القاري قبالة سواحل جزيرة قبرص الشمالية والغربية.

ب- الجزر التابعة لدولة ساحلية

تتبع الجزر التسع المتبقية دولة اليونان ، وتنتمي أربع منها هي رودس وكارباثوس وكاسوس وكاستيلوريزو لجزر دوديكانيز، وقد خضعت معظم جزر دوديكانيز للدولة العثمانية منذ القرن السادس عشر، وفي عام ١٩١٢ استولت القوات الإيطالية على تلك الجزر- باستثناء إيكاريا التي احتلتها القوات اليونانية ، وكاستيلوريزو التي ظلت تحت السيطرة العثمانية ، وتم التوصل إلى اتفاقية تتنازل بموجبها إيطاليا عن جزر دوديكانيز لليونان باستثناء رودس في عام ١٩١٩، ومع ذلك ، شجبت الحكومات الإيطالية اللاحقة الاتفاقية مع اليونان ورفضت تنفيذها ، ليتم تأكيد السيادة الإيطالية على جزر دوديكانيز - بما فيها كاستيلوريزو التي تنازلت عنها تركيا لإيطاليا- بموجب معاهدة لوزان عام١٩٢٣،

وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت تلك الجزر تحت الاحتلال البريطاني بمشاركة يونانية ، ثم وافق مؤتمر وزراء الخارجية في باريس عام ١٩٤٦ على نقل تبعية تلك الجزر إلى اليونان ، ليتم التنازل عنها لليونان رسميًا في عام ١٩٤٧ (www.britannica.com).

أما جزيرة كريت فقد خضعت لسيطرة الدولة العثمانية منذ عام ١٦٦٩، وتم التنازل عنها لمصر من قبل السلطان العثماني لفترة قصيرة ، ثم عادت السيادة عليها إلى الدولة العثمانية بموجب اتفاقية لندن عام ١٨٤٠ ، وفي مارس ١٨٩٨ أصدر السلطان العثماني مرسوماً بمنح الجزيرة حكمًا ذاتيًا في ظل السيادة العثمانية ، ثم أعلن نواب كريت من جانب واحد الاتحاد مع اليونان عام ١٩٠٨، ومع اندلاع حرب البلقان الأولى أعلنت الحكومة اليونانية أن جزيرة كريت أصبحت أرضًا يونانية ، ولكن لم يتم الاعتراف بذلك دوليًا سوى منذ عام١٩١٣ (www.britannica.com).

على الرغم من أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ لم تميز بين الجزيرة التابعة لدولة ساحلية والدولة الجزيرة ، من حيث استحقاقهما لكامل مناطق الولاية البحرية ، غير أن السوابق القضائية بشأن مناطق الولاية البحرية للجزر تشير إلى أن وضع الجزيرة التابعة لدولة من حيث استحقاق كامل مناطق الولاية البحرية هو أضعف من وضع الدولة الجزيرة .

ثانياً: تحديد الجرف القاري التركي

عرفت اتفاقية جنيف[٢] لعام ١٩٥٨ الجرف القاري Continental Shelf بأنه يتمثل في قاع البحر وما تحت التربة المتاخمة للساحل خارج نطاق المياه الإقليمية إلى عمق ٢٠٠ متراً، أو وراء هذا العمق حيثما يسمح عمق المياه باستغلال الموارد الطبيعية (United Nations,2005,P.2)، وقد منحت الاتفاقية الدولة الساحلية حق السيادة على جرفها القاري، وموارده المعدنية، وموارده الحية ، وعرفت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الجرف القاري بأنه يشمل قاع وباطن أرض المساحات المغمورة التي تمتد إلى ما وراء المياه الإقليمية في جميع أنحاء الامتداد الطبيعي لإقليم الدولة البري حتى الطرف الخارجي للحافة القارية Continental Margin ، أو إلى مسافة ٢٠٠ ميل بحري من خطوط

2- The Geneva Convention on the Continental Shelf

الأساس إذا لم يكن الطرف الخارجي للحافة القارية يمتد إلى تلك المسافة (الأمم المتحدة، ١٩٨٣، ص٤٢) .

منح قانون البحار الدولة الساحلية حقوقاً سيادية خالصة على جرفها القاري ، لأغراض استكشاف واستغلال موارده الطبيعية ، بينما تتمتع الدول الأخرى فيه بحرية الملاحة والتحليق ومد الكابلات البحرية وخطوط الأنابيب المغمورة بالتنسيق مع الدولة الساحلية صاحبة الجرف القاري(الأمم المتحدة، ١٩٨٣، ص٤٦) .

يعتبر الأصل في تحديد حدود الجرف القاري بين الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة هو الاتفاق على أساس القانون الدولي ، بهدف التوصل إلى حل منصف ، وهناك وسيلتان للإعلان عن الحد الخارجي للجرف القاري ، أولاهما هي الخرائط ، والثانية هي قوائم الإحداثيات الجغرافية ، على أن تعلن الدولة الساحلية عن تلك الحدود، وأن تودع نسخة منها لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

١- امتداد الحد الخارجي للجرف القاري التركي:

أعلنت تركيا من جانب واحد عن حدود جرفها القاري في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط غرب خط الطول ١٨-١٦-٣٢ درجة شرقاً في مارس عام ٢٠٠٤، وأعادت التأكيد عليها في مارس من عام ٢٠١٢ (Permanent Representative of Turkey to the United Nations,25 April,2014,p.1) ، وأودعت قوائم الإحداثيات الجغرافية للحد الخارجي للجرف القاري لتركيا -من نقطة الحدود البرية مع سوريا في الشرق حتى خط طول٢٨ درجة شرقاً في الغرب- لدى الأمين العام للأمم المتحدة في ١٣ نوفمبر عام ٢٠١٩، بينما وقعت اتفاقية مع الجمهورية التركية لشمال قبرص عام ٢٠١١ بشأن تحديد الجرف القاري فيما بينهما، كما وقعت عام ٢٠١٩ على مذكرة تفاهم مع حكومة الوفاق الوطني الليبي تضمنت تحديد حدود الجرف القاري بين تركيا وليبيا .

يوضح الجدول(٧) والشكل(١٠) امتداد الحد الخارجي للجرف القاري لتركيا بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط حسب التحديد التركي.

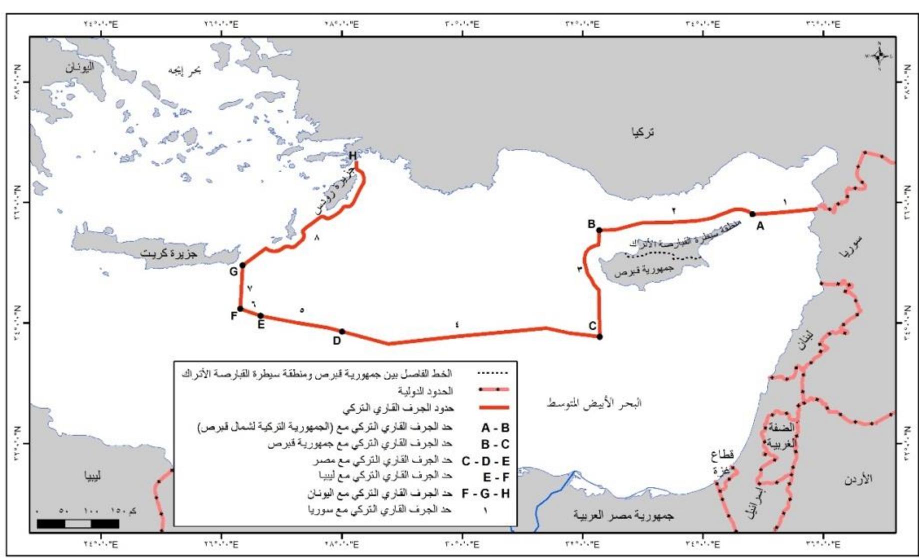
جدول(٧) أطوال قطاعات الحد الخارجي للجرف القاري التركي

القطاع الحدودي	طول الحد الخارجي للجرف القاري التركي (كم)	%
سوريا	٩٦,٧	٦,٤
الجمهورية التركية لشمال قبرص	٢٣٩,٩	١٥,٩
غرب جزيرة قبرص	٢١٢,٥	١٤,١
مصر	٥٣٢,٧	٣٥,٣
ليبيا	٣٣,٦	٢,٢
الجزر اليونانية	٣٩٤,٩	٢٦,١
الإجمالي	١٥١٠,٣	١٠٠

المصدر: من قياس الباحث من

Annex to the letter dated 18 March 2020 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.

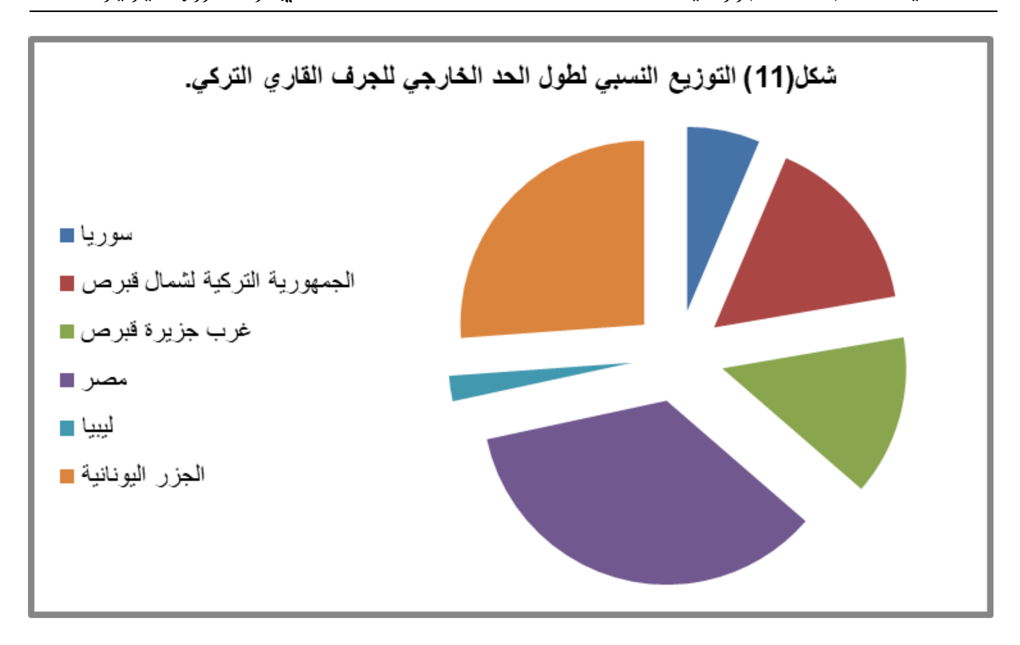
والنسب من حساب الباحث.



Source: Turkey: Annex to the Letter dated 18 March 2020 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.

شكل(١٠) الحد الخارجي للجرف القاري لتركيا حسب التحديد التركي.

يتوزع الحد الخارجي للجرف القاري التركي على ست قطاعات كما يتضح من الشكل(١١) ، أطولها مع مصر، وأقلها مع ليبيا.



يبلغ طول الحد الخارجي للجرف القاري التركي نحو ١٥١٠ كم ، ويبدأ من الشرق من نقطة نهاية الحد البري بين تركيا وسوريا على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط ، متجهاً صوب الغرب حتى النقطة الثلاثية بين تركيا وسوريا وقبرص ، بطول نحو ٩٧ كم ، تمثل نحو ٦% من الطول الإجمالي للحد الخارجي للجرف القاري التركي، ويفصل هذا الحد بين الجرف القاري لتركيا شمالاً ، والمنطقة الاقتصادية الخالصة لسوريا جنوباً .

يتقوس الحد الخارجي للجرف القاري التركي بعد ذلك تقوساً بسيطاً نحو الشمال ، ليعاود بعدها الاتجاه غرباً حتى يصل خط طول ١٨-١٦-٣٢ درجة شرقاً ، حيث يفصل بين الجرف القاري التركي شمالاً ، والجرف القاري للجمهورية التركية لشمال قبرص جنوباً ، بطول نحو ٢٤٠ كم ، تمثل ما يعادل ١٦% من الطول الإجمالي للحد الخارجي للجرف القاري التركي.

يتغير اتجاه الحد الخارجي للجرف القاري التركي بداية من خط طول ١٨-١٦-٣٢ درجة شرقاً ليتجه نحو الجنوب ، متفقاً مع خط الطول المذكور عاليه ، باستثناء تقوسه نحو الغرب قبالة السواحل الغربية لجزيرة قبرص ، ليعاود بعدها السير مع خط الطول المذكور عاليه مرة أخرى ، حتى يصل إلى النقطة الثلاثية بين قبرص وتركيا ومصر، حيث يفصل بين المياه الإقليمية لجزيرة قبرص في الشرق ، والجرف القاري التركي في

الغرب ، ويبلغ طوله في هذا القطاع نحو٢١٣ كم ، تشكل ما نسبته ١٤% من الطول الإجمالي للحد الخارجي للجرف القاري التركي.

يغير الحد الخارجي للجرف القاري التركي اتجاهه صوب الغرب بداية من النقطة الثلاثية القبرصية التركية المصرية ، ويمتد بطول نحو٥٣٣ كم على مقربة من دائرة عرض ٣٤ درجة شمالاً ، حتى يلتقي بالنقطة الشرقية من الحد بين تركيا وليبيا ، ويمثل هذا القطاع نحو ٣٥% من الطول الإجمالي للحد الخارجي للجرف القاري التركي ، ويفصل بين الجرف القاري التركي شمالاً والمنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر جنوباً.

يواصل الحد الخارجي للجرف القاري التركي السير في الاتجاه ذاته نحو الغرب بطول ٣٣,٦ كم ، ليفصل بين الجرف القاري التركي شمالاً والجرف القاري الليبي جنوباً ، وهذا القطاع هو أقصر قطاعات حد الجرف القاري التركي ، ويمثل نحو ٢% من الطول الإجمالي للحد الخارجي للجرف القاري لتركيا .

بعد نهاية الحد بين تركيا وليبيا يتجه الحد الخارجي للجرف القاري التركي صوب الشمال الغربي ، فالشمال الشرقي حتى يصل إلى المياه الاقليمية التركية في مضيق رودس ، ويفصل في هذا القطاع بين الجرف القاري التركي في الشرق ، والمياه الإقليمية للجزر اليونانية في الغرب ، ويبلغ طول الحد في هذا القطاع نحو ٣٩٥ كم ، تعادل ٢٦% من الطول الإجمالي للحد الخارجي للجرف القاري التركي.

المبحث الثاني: تحديد الحد الخارجي للجرف القاري التركي

يمكن تناول تحديد الحد الخارجي للجرف القاري التركي مكانياًعلى النحو التالي:

أولاً: مع سوريا

تقع سوريا جنوب شرق تركيا، وتلامس الحدود البرية التركية – السورية ساحل البحر الأبيض المتوسط في منطقة رأس الباسط ، جنوب جبل عقرة ، تصل الحدود البرية بين سوريا وتركيا إلى الساحل في خليج قصب ، وتوضح الحدود المعلنة من قبل تركيا تبنيها خط الوسط أو البعد المتساوي مع المنطقة الاقتصادية الخالصة لسوريا ، حيث يمتد حد الجرف القاري التركي من نقطة انتهاء الحدود البرية مع سوريا في خط مستقيم صوب الغرب ، حتى يصل إلى النقطة الثلاثية بين سوريا وتركيا وقبرص وإحداثياتها٠٩-٤٩-٣٥ درجة شمالًا و٥٢-٤٨-٣٤ درجة شرقًا .

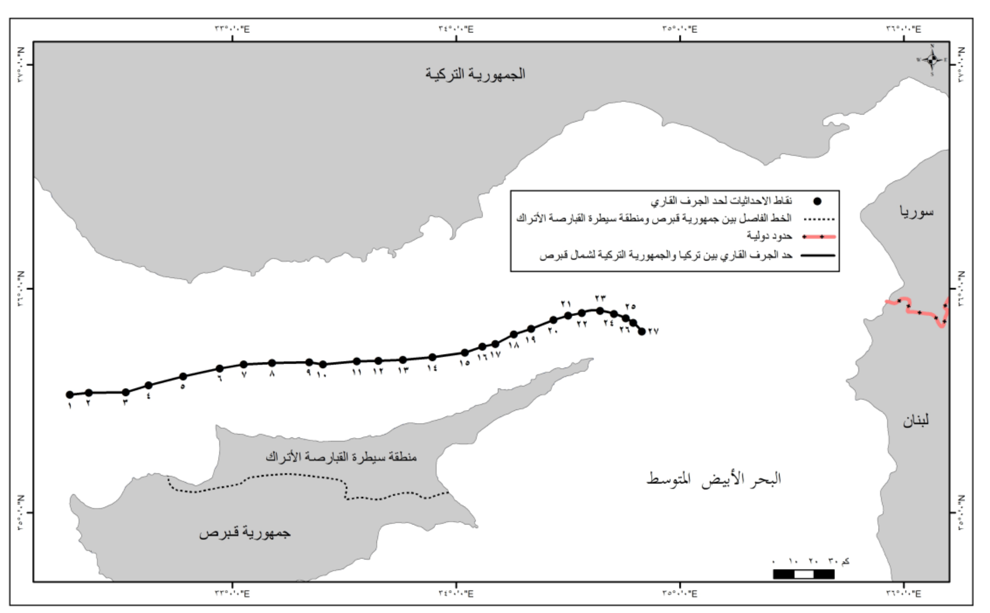
ثانياً: قبالة الساحل الشمالي لجزيرة قبرص

اتفقت تركيا مع الجمهورية التركية لشمال قبرص في ٢١ سبتمبر عام ٢٠١١ على تحديد الحد الفاصل للجرف القاري بينهما إلى الشرق من خط الطول ١٨ -١٦ -٣٢ درجة شرقاً، وحتى خط الطول٥١,٦ -٤٨ -٣٤ درجة شرقاً ، حيث يلتقي الحد الخارجي للجرف القاري بالنقطة الثلاثية بين تركيا وسوريا وقبرص ، ويتألف الحد في هذا القطاع من ٢٦ قطعة مستقيمة ، تصل بين ٢٧ نقطة محددة الإحداثيات ، كما يتضح من الجدول(٨) والشكل(١٢).

جدول(٨) نقاط الإحداثيات الجغرافية لحد الجرف القاري بين تركيا وشمال جزيرة قبرص.

النقطة	دائرة العرض شمالاً	خط الطول شرقاً
1	35-33-09.584	32-16-18.000
2	35-33-41.913	32-21-12.349
3	35-33-47.278	32-31-50.801
4	35-35-38.364	32-37-51.980
5	35-37-58.043	32-46-34.195
6	35-39-53.677	32-56-36.616
7	35-40-59.868	33-02-50.096
8	35-40-55.189	33-10-19.709
9	35-41-19.465	33-19-40.157
10	35-40-58.546	33-23-18.544
11	35-41-14.617	33-32-33.838
12	35-41-45.874	33-38-16.025
13	35-42-04.417	33-45-08.528
14	35-42-29.670	33-53-00.873
15	35-43-50.531	34-02-48.043
16	35-45-06.627	34-06-06.897
17	35-45-44.498	34-10-13.085
18	35-48-11.903	34-14-21.393
19	35-49-46.780	34-18-51.643
20	35-51-41.517	34-24-51.492
21	35-52-57.081	34-28-43.550
22	35-54-25.608	34-33-30.506
23	35-54-42.208	34-36-28.498
24	35-54-06.978	34-40-56.920
25	35-52-55.052	34-44-01.021
26	35-51-19.934	34-46-40.603
27	35-49-09.889	34-48-51.634

Source: Turkey: Letter dated 25 April 2014 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.



Source: Turkey: Letter dated 25 April 2014 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.

شكل(١٢) حد الجرف القاري بين تركيا وشمال جزيرة قبرص

يبدأ الحد من النقطة رقم واحد في الغرب وإحداثياتها ٠٩ –٣٣ –٣٥ درجة شمالاً و١٨ –١٦ – ٣٢ درجة شرقاً، وينتهي بالنقطة رقم ٢٧ في الشرق ، وإحداثياتها٠٩ –٤٩ –٣٥ درجة شمالاً، و٥١,٦ –٤٨ –٣٤ درجة شرقاً، وتمثل المناطق الواقعة شمال هذا الحد الجرف القاري لتركيا، بينما تمثل المناطق الواقعة جنوبه الجرف القاري للجمهورية التركية لشمال قبرص ، ويلاحظ أن حد الجرف القاري بين تركيا وشمال جزيرة قبرص لا يتفق مع خط الوسط بين الساحلين المتقابلين ، فهو أقرب إلى ساحل جزيرة قبرص منه إلى الساحل التركي، مما يمنح الأخيرة منطقة ولاية بحرية أكثر اتساعاً من تلك المخصصة للجمهورية التركية لشمال قبرص، وذلك إعمالاً لمبدأ الإنصاف تبعاً لموقف تركيا الراسخ بأن الجزر لا يحق لها المطالبة بمناطق ولاية بحرية كاملة عند مواجهة خط ساحل أكبر لدولة ساحلية مقابلة ، كما يعكس نفوذ تركيا وهيمنتها على شمال جزيرة قبرص.

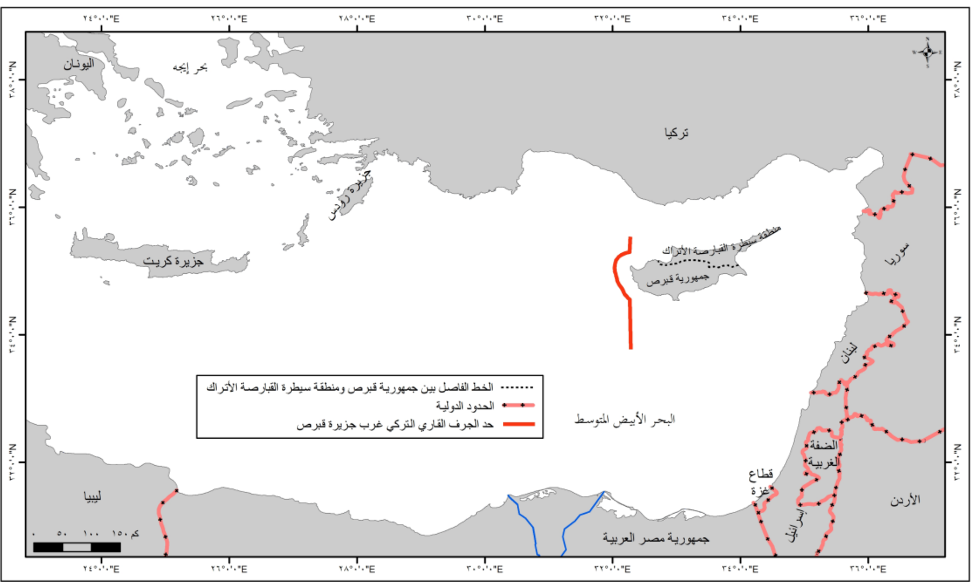
ثالثاً: قبالة الساحل الغربي لجزيرة قبرص

يمتد هذا القطاع من حد الجرف القاري التركي ما بين النقطة التي إحداثياتها ٠٤-٤٧-٣٣ درجة شمالاً و ١٨-١٦-٣٢ درجة شرقاً ، وبين النقطة التي إحداثياتها ٠٩-٣٣-٣٥ درجة شمالاً و ١٨-١٦-٣٢ درجة شرقاً ، وقد أعلنت تركيا حد جرفها القاري في هذا القطاع من جانب واحد ، كما يتضح من الجدول(٩) والشكل(١٣) .

جدول(٩) نقاط الإحداثيات الجغرافية لحد الجرف القاري بين تركيا والساحل الغربي لجزيرة قبرص.

النقطة	دائرة العرض شمالاً	خط الطول شرقاً
1	35-33-09.584	32-16-18".000
2	33°47'04".112	32°16'18".000

Source: Turkey: Letter dated 13 November 2019 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.



Source: Turkey: Annex to the Letter dated 18 March 2020 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.

شكل(١٣) الحد الخارجي للجرف القاري لتركيا غرب جزيرة قبرص حسب التحديد التركي

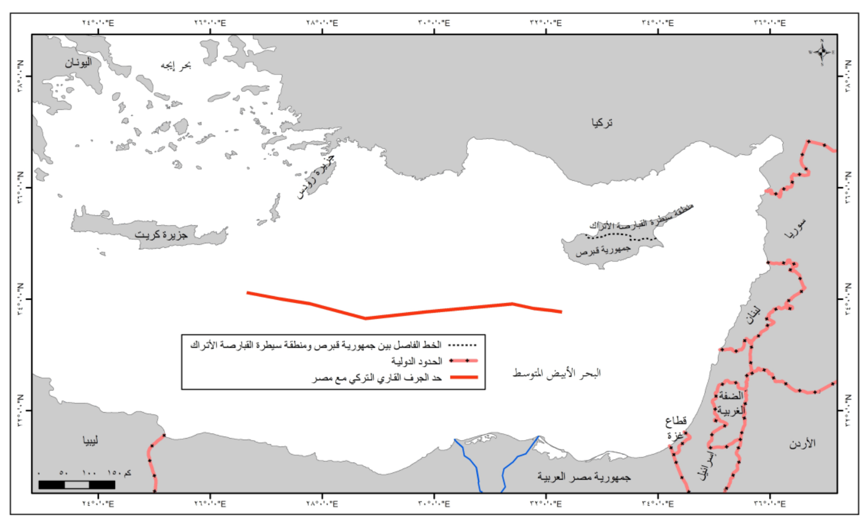
يتمثل الحد الخارجي للجرف القاري التركي في القطاع في الخط المستقيم الواصل فيما بين النقطة التي إحداثياتها ٠٤-٤٧-٣٣ درجة شمالاً و ١٨-١٦-٣٢ درجة شرقاً وبين النقطة التي إحداثياتها ٠٩-٣٣-٣٥ درجة شمالاً و ١٨-١٦-٣٢ درجة شرقاً ، باستثناء المياه الإقليمية الأجنبية (Permanent Representative of Turkey to the United Nations.13 Nov,2019,p.7) حيث لا تترك تركيا لجزيرة قبرص من مناطق الولاية البحرية سوى مياه إقليمية يبلغ اتساعها ١٢ ميلاً بحرياً.

رابعاً: قبالة الساحل المصري

يمتد الحد الخارجي للجرف القاري التركي في هذا القطاع ما بين خط طول ١٨ً ١٦َ ٣٢ درجة شرقاً ، وخط طول ٢٨ درجة شرقاً ، وقد أعلنت تركيا عن هذا الحد من جانب واحد ، حيث أوضحت أنها تمتلك في هذا القطاع من الجرف القاري التركي بحكم الواقع ومنذ البداية حقوقاً قانونية وسيادية في جرفها القاري ، الذي يتحدد بخط الوسط Median Line بين الساحل التركي والساحل المصري المقابل (Permanent Representative of Turkey to the United Nations.14 dec,2016,p.1) ، وفي نوفمبر من عام ٢٠١٩ حددت تركيا الإحداثيات الجغرافية للحد الخارجي للجرف القاري التركي بين خط الطول ١٨-١٦-٣٢ درجة شرقاً وخط الطول٢٨ درجة شرقاً ، ويتألف ذلك الحد من ١٣ قطعة مستقيمة ، تصل ما بين ١٤ نقطة محددة الإحداثيات ، كما يتضح من الجدول(١٠) والشكل(١٤).

جدول(١٠) نقاط الإحداثيات الجغرافية لحد الجرف القاري لتركيا مع مصر.

خط الطول شرقاً	دائرة العرض شمالاً	النقطة
28°00'00".000	33°53'03".700	1
28°22'32".752	33°46'37".982	2
28°41'14".431	33°42'10".738	3
28°46'24".339	33°40'51".422	4
29°20'18".089	33°44'42".734	5
30°14'28".443	33°49'51".799	6
30°18'34".016	33°50'40".770	7
30°53'29".646	33°54'00".509	8
31°04'19".857	33°54'58".407	9
31°21'27".702	33°56'42".089	10
31°43'52".936	33°51'54".050	11
31°46'24".013	33°51'18".290	12
31°53'04".910	33°50'21".651	13
32°16'18".000	33°47'04".112	14
Source: Turkey: Letter dated 13 November 2019 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.		



Source: Turkey: Annex to the Letter dated 18 March 2020 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.

شكل(١٤) الحد الخارجي للجرف القاري لتركيا مع مصر حسب التحديد التركي

يبدأ الحد الخارجي للجرف القاري التركي في الغرب بالنقطة A وإحداثياتها ٠٣-٥٣-٣٣ شمالاً و ٢٨ درجة شرقاً ، وينتهي في الشرق بالنقطة N وإحداثياتها ٠٤-٤٧-٣٣ شمالاً و ١٨-١٦-٣٢ شرقاً .

خامساً: قبالة الساحل الليبي

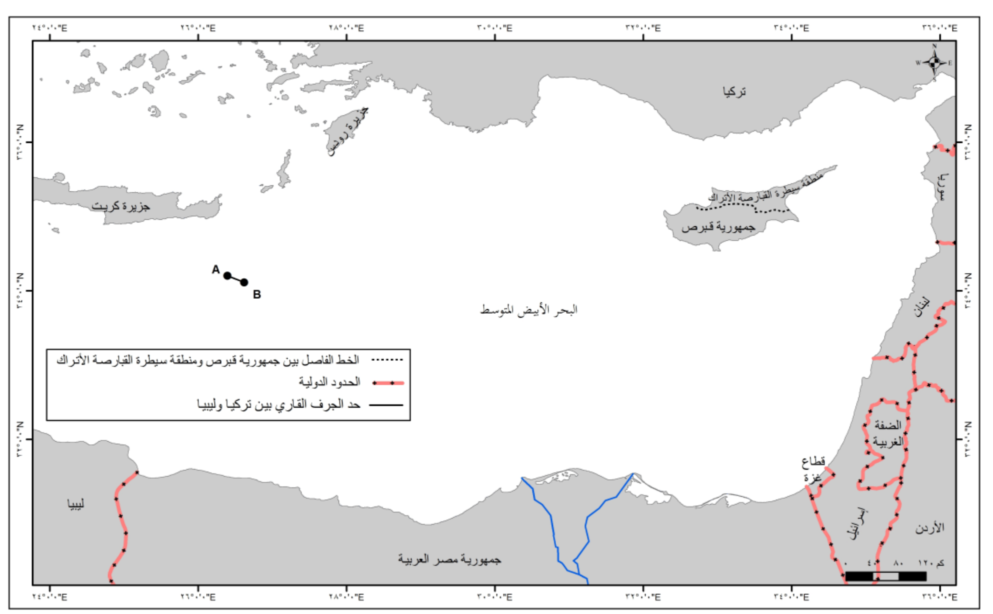
لم تحدد تركيا إحداثيات الحد الخارجي لجرفها القاري غرب خط الطول ٢٨ درجة شرقاً قبل توقيع مذكرة التفاهم مع الحكومة الليبية ، وإن أعلنت في نوفمبر من عام ٢٠١٩ أنها تحتفظ بالحق في تقديم الإحداثيات الجغرافية للحد الخارجي لجرفها القاري غرب خط الطول ٢٨ درجة شرقاً، الذي يمتد حتى الحدود الخارجية للمياه الإقليمية للجزر التي تواجه المنطقة (الجزر اليونانية)، نظراً لأن الجزر في تلك المنطقة البحرية- حسب الادعاء التركي- لا يمكن أن تتجاوز و/أو تشطر الامتداد الساحلي والجرف القاري لتركيا (Permanent Representative of Turkey to the United Nations.13 Nov,2019,p.7).

وقعت تركيا مذكرة تفاهم في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩ مع حكومة الوفاق الوطني الليبي، تضمنت تحديد حدود الجرف القاري والمنطقة الإقتصادية الخالصة فيما بين تركيا وليبيا في البحر الأبيض المتوسط ، حيث نصت على أن الحد بينهما يبدأ من النقطة (أ) في الغرب وإحداثياتها١٣,٧-١٦-٣٤ شمالاً ١١,٦-١٩-٢٦ درجة شرقاً ، وينتهي عند النقطة (ب) في الشرق وإحداثياتها٠٧,٩-٠٩-٣٤ شمالاً و٠٦,٣-٣٩-٢٦ درجة شرقاً، ويصل بين النقطتين قطعة مستقيمة تمثل الحد البحري الفاصل بين الدولتين، كما يتضح من الجدول(١١) والشكل(١٥).

جدول(١١) الإحداثيات الجغرافية لنقاط تحديد الجرف القاري بين تركيا وليبيا.

النقطة	دائرة العرض شمالاً	خط الطول شرقاً
١	٣٤-١٦-١٣,٧	٢٦-١٩-١١,٦
٢	٣٤-٠٩-٠٧,٩	٢٦-٣٩-٠٦,٣

Source: Memorandum of Understanding Between the Government of the Republic of Turkey and the Government of National Accord-State of Libya on Delimitation of the Maritime Jurisdiction Areas in the Mediterranean" 27 November 2019 .



Source: Memorandum of Understanding Between the Government of the Republic of Turkey and the Government of National Accord-State of Libya on Delimitation of the Maritime Jurisdiction Areas in the Mediterranean" 27 November 2019.

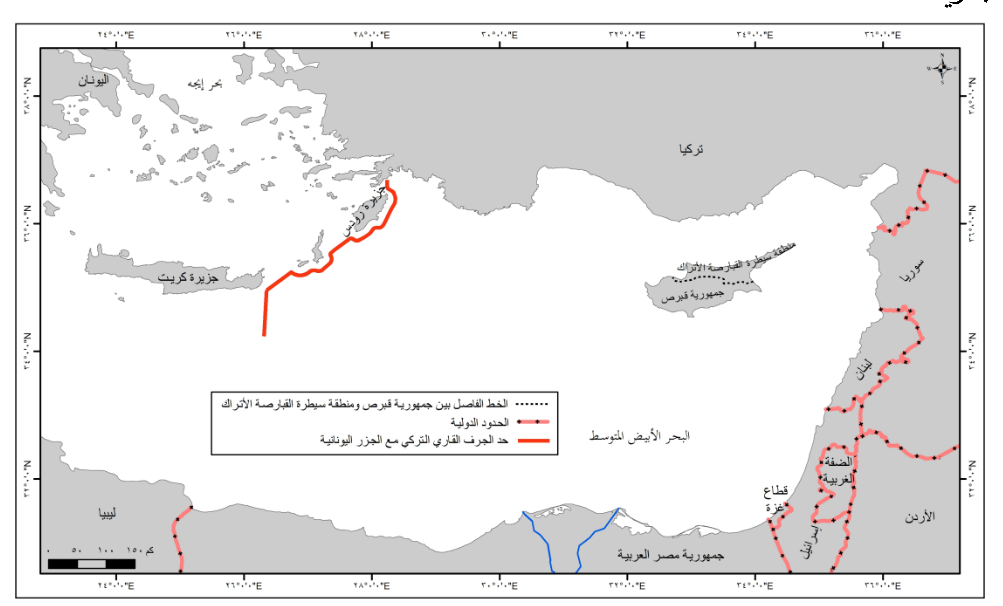
شكل(١٥) الحد الخارجي للجرف القاري لتركيا مع ليبيا

تحدد اتفاقية الحدود البحرية التركية – الليبية الامتداد الأقصى للجرف القاري التركي بتلك المنطقة على حساب الجزر اليونانية المتاخمة ، حيث تم تجاهل جميع جزر اليونان فعليًا ، وتقع أقصى نقطة في الغرب من الحد بين تركيا وليبيا على بعد حوالي ٥٠ ميلًا بحريًا جنوب جزيرة كريت اليونانية ، مقابل نحو ١٥٠ ميلًا بحريًا من أقرب نقطة في البر الرئيس التركي .

تمثل تلك الاتفاقية من وجهة نظر تركيا ضمانة ليس فقط لحقوق تركيا بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، ولكن أيضاً لحقوق ليبيا ، حيث حصلت الأخيرة بمقتضاها على جرف قاري تبلغ مساحته نحو ١٠١,٦ ألف كم٢ ، بينما لا تتجاوز المساحة التي كان يمكن لليبيا أن تحصل عليها حال اتفاقها مع اليونان ٦٢,٥ ألف كم٢ (Erciyes,2020,p.79) .

سادساً: قبالة الساحل الشرقي للجزر اليونانية

لـم تعتـرف تركيـا مـن خـلال تحديـدها لحـدود جرفهـا القـاري مـع ليبيـا للجـزر اليونانيـة المتاخمة لهذا الحد متمثلة في جزر كريت وكاسوس وكارباثوس وردس سوى بجيب من الميـاه الإقليميـة لا يتجـاوز اتسـاعه ٦ أميـال بحريـة ،كمـا يتضـح مـن الشـكل(١٦) ، وكـذا الحـال بالنسبة لمجمـع كاستيلوريزو الذي يضـم جزر ستروجلي وكاستيلوريزو ورو، فقد تـم تجاهل وجود تلك الجزر وبخاصة جزيرة كاستيلوريزو المأهولة بالسكان ، إلا من جيب من المياه الإقليمية التـي لا يتجـاوز اتسـاعها ٦ أميـال بحريـة ناحيـة الجنـوب ، وذلك تمشياً مـع تمسك تركيا بألا يتجاوز اتساع المياه الإقليمية للجزر اليونانية فـي بحر إيجـه ستة أميال بحرية .



Source: Turkey: Annex to the Letter dated 18 March 2020 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.

شكل(١٦) حد الجرف القاري لتركيا مع الجزر اليونانية حسب التحديد التركي

المبحث الثالث: ادعاءات الدول المقابلة والملاصقة لتركيا

تقف كل من اليونان كدولة مقابلة وملاصقة لتركيا بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، وكل من جمهورية قبرص ومصر كدول مقابلة للساحل التركي ، على طرفي نقيض مع تركيا بشأن امتداد الحد الخارجي للجرف القاري التركي ، ولتلك الدول ادعاءات مناوئة للادعاءات التركية ، في حين تتماهي الجمهورية التركية لشمال قبرص مع الادعاءات التركية ، وتمثل ليبيا حالة خاصة ، ويجمع سوريا وتركيا نزاع إقليمي على منطقة برية تبدأ عندها الحدود البحرية ، مما يعني تلقائياً امتداد النزاع الحدودي إلى منطقة الولاية البحرية .

١- جمهورية قبرص

وقعت جمهورية قبرص على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في ديسمبر عام ١٩٨٢، وصدقت عليها في ديسمبر عام ١٩٨٨، وأعلنت في مايو عام ١٩٩٣ عن خط الأساس المستقيم الإقليمي لقياس مناطق ولايتها البحرية ، وأبرمت عدة اتفاقيات لتحديد الحد الخارجي لمنطقتها الاقتصادية الخالصة مع مصر ولبنان واسرائيل منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٠.

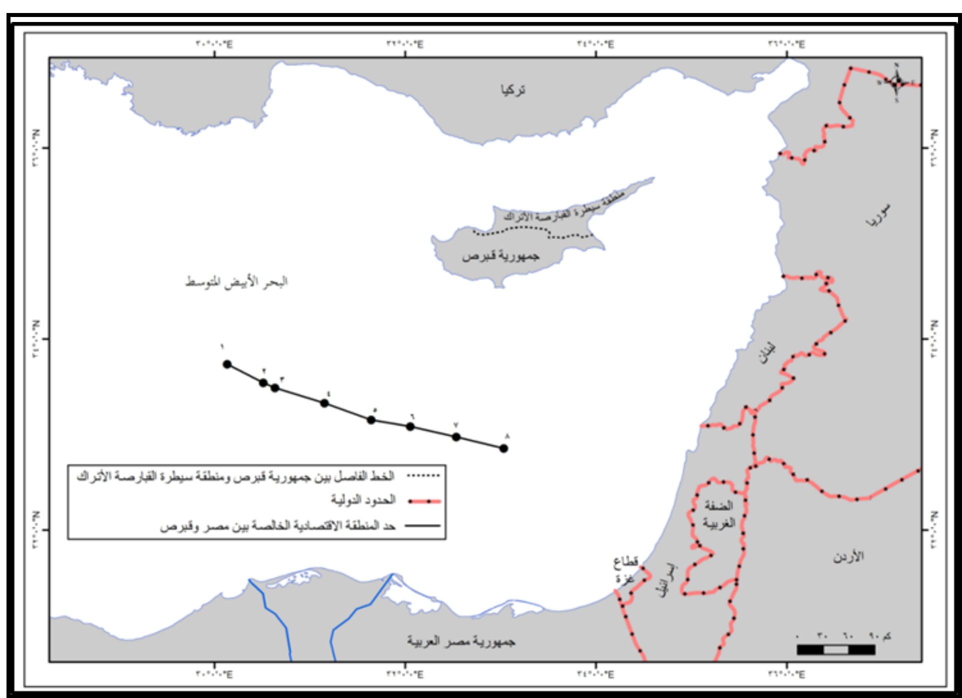
أولاً: الحد الجنوبي الغربي

اتفقت جمهورية قبرص ومصر كدولتين متقابلتين بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط على تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما في ١٧ فبراير عام ٢٠٠٣، وقد تضمنت الاتفاقية أن حد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدولتين يتفق مع خط الوسط بين سواحلهما المتقابلة ، الذي تقع كل نقطة عليه على مسافة متساوية من أقرب نقطة على خط الأساس لكلا الدولتين، ويبلغ طول الحد الفاصل بين المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص شمالاً ، والمنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر جنوباً نحو ٢٨٩ كم ، وقد تم تحديد هذا الحد بثماني نقاط محددة الإحداثيات كما يتضح من الجدول (١٢) والشكل(١٧) .

جدول (١٢) الإحداثيات الجغرافية لحد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين جمهورية قبرص ومصر.

رقم النقطة	دائرة العرض	خط الطول
١	٣٣° ٤٥´ ٠٠˝	٣٠° ٠٥´ ٠٠˝
٢	٣٣ ٣٤´ ٠٠˝	٣٠ ٢٨ ٣٠
٣	٣٣ ٣٠ ٤٠	٣٠ ٣٦ ٤٠
٤	٣٣ ٢١ ٢٠	٣١ ٠٧ ٠٠
٥	٣٣ ١١ ٣٠	٣١ ٣٦ ٣٠
٦	٣٣ ٠٧ ٢٠	٣٢ ٠١ ٢٠
٧	٣٣ ٠٠ ٤٠	٣٢ ٣١ ٠٠
٨	٣٢ ٥٣ ٢٠	٣٢ ٥٨ ٢٠

Source: Agreement between the Republic of Cyprus and the Arab Republic of Egypt on the Delimitation of the Exclusive Economic Zone, 17 February 2003.



-M.Z.N. 47. 2004. LOS of 20 April 2004: Deposit of a nautical chart showing the median line as referred to in the Agreement between the Republic of Cyprus and the Arab Republic of Egypt on the delimitation of the exclusive economic zone of 17 February 2003 .

شكل(١٧) حد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين جمهورية قبرص ومصر.

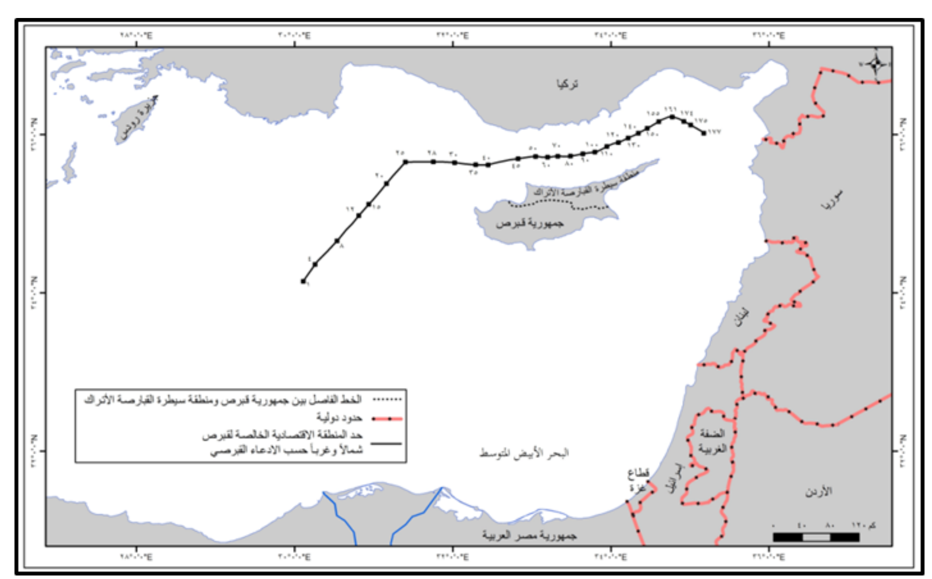
حددت الدولتان آلية لتسوية النزاع حول الموارد الممتدة عبر الحد إذا وجدت ، حيث تضمنت المادة الثانية من اتفاقية الحد أنه في حال وجود موارد طبيعية تمتد من المنطقة الاقتصادية الخالصة لأي من الدولتين إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة للدولة الأخرى ، فإن الدولتين ستتعاونان للوصول إلى اتفاق بخصوص طرق استغلال مثل تلك الموارد .

يتعارض حد المنطقة الاقتصادية الخالصة المتفق عليه بين جمهورية قبرص ومصر مع حد الجرف القاري التركي المعلن من قبل تركيا في نقاطه الواقعة غرب خط الطول ١٨-١٦-٣٢ درجة شرقاً ، وعددها ست نقاط من أصل ثمانية.

ثانياً: الحد الشمالي والشمالي الغربي

أعلنت جمهورية قبرص في عام ٢٠٠٤ بموجب القانون ٦٤ لعام ٢٠٠٤ الذي أودعته لدى الأمم المتحدة منطقتها الاقتصادية الخالصة التي لا تمتد حدودها الخارجية إلى أكثر من ٢٠٠ ميل بحري من خط الأساس الذي تم تحديده عام ١٩٩٣، ووفقا لهذا القانون ونظراً لعدم توقيع اتفاق مع تركيا لتعيين الحدود البحرية الفاصلة بينهما تعتبر حكومة جمهورية قبرص من الناحية المبدئية أن الحدود الخارجية لمنطقتها الاقتصادية أو جرفها القاري هي الخط الوسط الذي يقاس من خطوط الأساس (Permanent Representative of Cyprus to the United Nations.15 June,2012,p.2) .

حددت جمهورية قبرص في ٤ مايو ٢٠١٩ الحد الشمالي والشمالي الغربي لمنطقتها الاقتصادية الخالصة أو لجرفها القاري- لهما الحد نفسه حسب نص الإعلان القبرصي- الذي يتفق مع خط الوسط ، وهو خط يتألف من ١٧٦ قطعة مستقيمة ، تصل ما بين ١٧٧ نقطة أساس محددة الإحداثيات ، كما يتضح من الشكل(١٨)، مع إمكانية مراجعة أو تعديل الإحداثيات المذكورة حسب الاقتضاء ، في ضوء تعيين الحدود في المستقبل مع الدول المجاورة المعنية الأخرى ، ووفقاً للاتفاقيات التي يتعين إبرامها في هذا الصدد.



-Source: M.Z.N. 144. 2019. LOS of 7 May 2019: Deposit by Cyprus of a list of geographical coordinates of points, accompanied by an illustrative map, concerning the northern and north-western outer limits of the exclusive economic zone and the continental shelf.

شكل(١٨) الحد الشمالي والشمالي الغربي للمنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص

يبلغ طول الحد الخارجي للمنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص في الشمال والشمال الغربي للجزيرة نحو ٥٦٩ كم ، ويمتد من النقطة الثلاثية بين مصر وقبرص وتركيا في الجنوب الغربي ، وحتى النقطة الثلاثية بين تركيا وقبرص وسوريا في الشمال الشرقي ، ويتعارض هذا الحد مع الحد المعلن من قبل تركيا والجمهورية التركية لشمال قبرص في القطاع الشمالي من جزيرة قبرص، كما يتعارض مع الحد المعلن من قبل تركيا من جانب واحد غرب خط الطول ١٨-١٦-٣٢ درجة شرقاً.

٢- اليونان

صدقت اليونان على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في يونيو عام ١٩٩٥ ، وأصدرت في عام ١٩٩٥ تشريعاً وطنياً، ثم عدلته بالقانون رقم ٤٠٠١ لعام ٢٠١١، وسجلته لدى الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢، والذي يحدد الحدود الخارجية للجرف القاري اليوناني بمنطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط ، حيث تضمن أنه في غياب اتفاقيات تحديد الحدود البحرية فإن الحدود الخارجية للجرف القاري اليوناني والمنطقة الاقتصادية

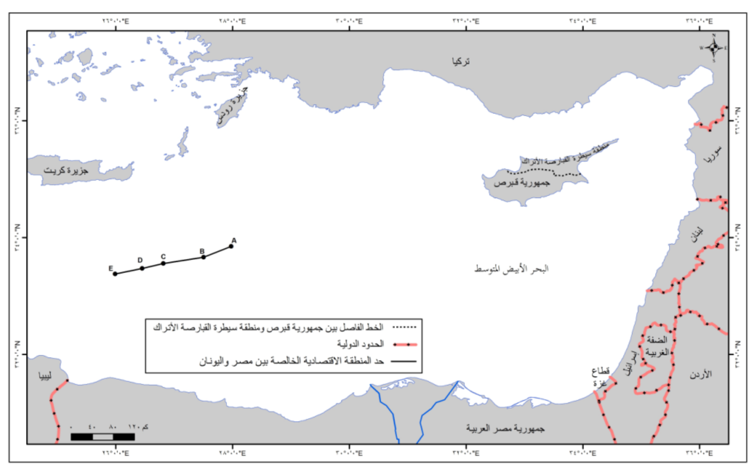
الخالصة هي الخط الوسط الذي تكون كل نقطة عليه متساوية في بعدها عن أقرب النقاط على خطي الأساس (القاري والجزري) الذين يقاس منهما عرض البحر الإقليمي (Permanent Representative of Greece to the United Nations, 2020, . p.1)

اتفقت اليونان ومصر في ٦ أغسطس عام ٢٠٢٠ على تحديد حد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدولتين ، فيما بين خطي طول ٢٦ درجة شرقاً و٢٨ درجة شرقاً ، ويتألف الحد المتفق عليه بين الدولتين من أربع قطع مستقيمة تصل ما بين خمس نقاط محددة الإحداثيات ، كما يتضح من الجدول(١٣) والشكل(١٩).

جدول(١٣) الإحداثيات الجغرافية لحد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين اليونان ومصر.

رقم النقطة	دائرة العرض	خط الطول
١	٣٣-٥٣-٠٥,٠٠	٢٧-٥٩-٠٢,٠٠
٢	٣٣-٤١-٥٦,٤١	٢٧-٣٠-٤٢,٤٧
٣	٣٣-٣٥-٢٤,٠٩	٢٦-٤٩-٣٤,٢٧
٤	٣٣-٣٠-٢٦,٢٤	٢٦-٢٧-٣٥,٥٤
٥	٣٣-٢٤-٥٦,١٤	٢٦-٠٠-٠٠,٠٠

Source: Agreement between the Government of the Hellenic Republic and the Government of the Arab Republic of Egypt on the delimitation of the exclusive economic zone between the two countries, 6 August 2020.



Source: Agreement between the Government of the Hellenic Republic and the Government of the Arab Republic of Egypt on the delimitation of the exclusive economic zone between the two countries, 6 August 2020.

شكل(١٩) حد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين اليونان ومصر

يبلغ طول حد المنطقة الاقتصادية الخالصة المتفق عليه بين اليونان ومصر نحو ١٩٣,٥ كم ، وقد وضعت الجزر اليونانية في الاعتبار في تحديد الحدود البحرية بين الدولتين، حيث تم إنشاء الحدود على الجانب اليوناني اعتماداً على سواحل جزر رودس وكارباثوس وكريت ، ولا يتوافق خط الحدود مع خط الوسط ، ولكنه عبارة عن خط وسط معدل ، حيث تم اقتسام المنطقة البحرية بين مصر واليونان بنسبة ١١ : ٩ على التوالي.

تناولت الاتفاقية اليونانية المصرية جزء من طول الحدود البحرية المحتملة بين اليونان ومصر، حيث لم يتم تضمين جزيرة كاستيلوريزو وجزء صغير شرق ساحل جزيرة رودس، وهذا لا يخل بالتحديد المستقبلي لشرق الحد المتفق عليه ، حيث تنص الاتفاقية على أن أي تحديد لاحق يتجاوز الحدود المنصوص عليها في الاتفاقية شرق خط الطول ٢٨ درجة شرقاً ، أو غرب خط الطول٢٦ درجة شرقاً سيتم استكماله بالتشاور مع الدول المجاورة المعنية.

يتوافق الطابع الجزئي للاتفاقية بين اليونان ومصر مع ممارسات الدول الإقليمية في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، حيث تنص جميع اتفاقيات تحديد الحدود البحرية بين جمهورية قبرص ومصر وجمهورية قبرص ولبنان وجمهورية قبرص وإسرائيل على أنه يمكن مراجعة النقاط النهائية للحدود الموضوعة و/ أو توسيعها، لتشمل نقاط ثلاثية محتملة متساوية البعد من سواحل الدول المعنية ، في ضوء التحديد المستقبلي مع دول الجوار الأخرى، ووفقًا لاتفاق يتم التوصل إليه في هذا الشأن من قبل الدول المجاورة المعنية (Yiallourides,2020,p.2).

تضمنت الاتفاقية أنه إذا بدأ أي من الطرفين مفاوضات مع دولة ثالثة تشترك في الحدود البحرية مع كلا الطرفين ، فيجب على هذا الطرف إبلاغ الطرف الآخر والتشاور معه قبل التوصل لاتفاق مع الطرف الثالث ، ونصت المادة الثانية منها على أنه في حال امتداد الموارد الطبيعية إلى المناطق الاقتصادية الخالصة لكلا الطرفين ، ستتعاون الدولتان للتوصل إلى اتفاق حول طرق استغلال هذه الموارد.

٣- مصر

اتفقت مصر مع جمهورية قبرص على حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما عام ٢٠٠٣ كما سلفت الإشارة ، والتي تغطي المنطقة الواقعة شرق خط الطول ٣٠ درجة شرقاً وحتى خط طول ٣٣ درجة شرقاً تقريباً ، كما اتفقت مصر مع اليونان على تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما عام ٢٠٢٠ كما سلفت الإشارة ، والتي تغطي المنطقة الواقعة بين خط طول ٢٦ درجة شرقاً وخط طول ٢٨ درجة شرقاً ، وكان التحديد في الحالتين اعتماداً على سواحل جزيرة قبرص وسواحل الجزر اليونانية المقابلة للساحل المصري ، ويوضح ذلك موقف مصر من تأثير الجزر، حيث أقرت لجزيرة قبرص بالتأثير الكامل ، بتبني خط الوسط كحد للمنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر وجمهورية قبرص ، وأقرت للجزر اليونانية بالتأثير المخفض دونما إجحاف ، حيث قسمت المنطقة البحرية الفاصة بين الساحل المصري وساحل الجزر اليونانية بنسبة ١١ لمصر مقابل ٩ للجزر اليونانية .

لم يتبقى من حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر في البحر الأبيض المتوسط مع الدول المقابلة سوى القطاع الذي يمتد بين خطي طول٢٨ درجة شرقاً و٣٠ درجة شرقاً، وربما يكون ذلك بانتظار توصل قبرص واليونان لاتفاق يحدد المنطقة الواقعة شمال المنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر، أو ربما يكون ذلك انتظاراً لتوصل تركيا وقبرص واليونان لتسوية بشأن منازعاتهم حول مناطق الولاية البحرية ، لحسم التأثير الذي سيمنح لجزيرة كاستيلوريزو اليونانية التي تكاد تلاصق الساحل التركي ، وفي جميع الأحول فإن حق مصر بشأن منطقتها الاقتصادية الخالصة ليس محل نزاع ، فالنزاع يقع على الجانب المقابل للمنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر، ولن يضير مصر في جميع الأحوال من سيكون على الجانب الآخر من الحد الخارجي لمنطقتها الاقتصادية الخالصة.

رفضت مصر مذكرة التفاهم بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبي بشأن الحدود البحرية لعام ٢٠١٩ ، واعتبرتها باطلة ، كما أعلنت عدم اعترافها بأى إجراءات أو تصرفات أو آثار قانونية تترتب عليها، وذلك لأن إجراءات إبرام تلك الاتفاقية قد خرقت وانتهكت الاتفاق السياسي الليبي الموقع بالصخيرات في ١٧ ديسمبر عام ٢٠١٥، والذي أقره مجلس الأمن ، حيث تنص المادة الثامنة منه على أن اختصاصات رئاسة المجلس

الرئاسي لمجلس الوزراء ككل ، وليس رئيس المجلس منفرداً تشمل عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على أن تتم المصادقة عليها من مجلس النواب، وهي المادة التي تم تجاهلها من جانب رئيس المجلس الرئاسي في ليبيا، فضلاً عن عدم تصديق مجلس النواب عليها (Permanent Mission of Egypt to the United Nations,23 Dec,2019,p.1).

٤- سوريا

يربط سوريا وتركيا نزاع حول سنجق الإسكندرون أو ما بات يعرف بمحافظة هتاى التركية ، تقع محافظة هتاي على حدود محافظتي اللاذقية وإدلب السوريتين، وكانت تركيا قد سيطرت عليها عام ١٩٣٩، بينما كانت تحت سيطرة فرنسا منذ عام ١٩٢١، وفي عام ١٩٣٦سعت فرنسا إلى تقليص مسؤولياتها في مناطق بلاد الشام، وجادلت تركيا بأن سنجق الإسكندرون يجب أن يحصل على الاستقلال وفقًا للشروط التي يتم التفاوض عليها بشأن سوريا ولبنان ، وفي عام ١٩٣٨ فاز المندوبون الأتراك بانتخابات السنجق ، ليتم اعتماد اسم جديد للسنجق هو جمهورية هتاي ، ثم وافقت فرنسا في يونيو ١٩٣٩ على أن تصبح الحدود بين هتاي وسوريا هي الحدود بين تركيا وسوريا، وما لبثت هتاي أن أصبحت بعد شهر جزءاً من تركيا (Malcolm,2014,p.2).

منذ استقلال سوريا لم تتوقف أي حكومة سورية عن المطالبة باسترداد سنجق الإسكندرون من تركيا ، مما يعني امتداد النزاع الإقليمي بين سوريا وتركيا إلى حدود الجرف القاري بين الدولتين ، إذ تصبح المساحة المقابلة لسواحل محافظة هتاى من الجرف القاري الذي حددته تركيا ضمن ما قد تطالب به سورريا.

اعترضت سوريا على الإعلان التركي أحادي الجانب بشأن تحديد الحدود الخارجية للجرف القاري التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، وأكدت أنه لا يترتب عليه أية التزامات قانونية بموجب قواعد القانون الدولي والعرفي وقواعد الفقه الدولي والاجتهاد القضائي الدولي ، حيث أن تسوية قضايا كهذه لا تكون عبر الإعلانات المنفردة ، وإنما يجب أن تتم بطريقة عادلة ، وفقاً للقواعد المذكورة آنفاً ، وبالاتفاق المشترك بين الدول المتجاورة ، وأكدت سوريا أن هذا الإعلان التركي لا يتمتع بالأثر القانوني الملزم تجاه

الغير ، ويبقى مجرد إعلان منفرد تعترض عليه سوريا ، وهو لا يؤثر على حقوقها السيادية (Permanent Representative of the Syria to the United Nations,2018,p.1).

أعلنت سوريا عن معارضتها ورفضها لمذكرة التفاهم بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبي بشأن الحدود البحرية ، وأكدت عدم اعترافها بها، وبطلان أي آثار قانونية أو سياسية أو عملية لها ، وذلك للأسباب التالية:-

- وفقاً لمبادىء القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لا يؤثر تحديد الحدود البحرية على أى طرف ثالث لم يتفق على ترتيبات مؤقتة منصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ولا يجوز أن يكون التحديد انفرادياً ، وأن الدول المعنية ملزمة عند تحديد حدودها بأن تأخذ في الاعتبار مواقف وآراء الدول الساحلية الأخرى ذات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة على نحو يحترم سيادة الدول.
- استقر العرف الدولي والسوابق القضائية القانونية على عدم جواز إبرام اتفاقيات لتحديد الحدود في أوقات الحرب والنزاعات المسلحة الداخلية بطريقة تؤدى إلى استغلال الظروف الداخلية الاستثنائية لبلد يشهد حرباً أو نزاعاً مسلحاً.
- أن البرلمان الليبي قد رفض المذكرة ، ورفض التصديق عليها.
- أن الاتفاق السياسي الليبي ينص على اشتراط موافقة البرلمان الليبي على الاتفاقيات.
- لا توجد مناطق بحرية متداخلة أو حدود مشتركة بين ليبيا وتركيا، ولا يوجد أساس قانوني لتوقيع تلك المذكرة.
- أن المذكرة تمثل اعتداءً صارخاً على الحقوق الاقتصادية والسيادية لمصر واليونان وقبرص ، وتؤثر سلباً على المنطقة الاقتصادية الخالصة لتلك الدول.
- أن حدود الجرف القاري المزعومة في المذكرة هي حدود وهمية وغير قانونية وتعسفية ، مما يعرض السلم والاستقرار الإقليميين لخطر جسيم .
- أن تلك المذكرة ستسبب مشاكل قانونية وسياسية وعملية في المستقبل في حال وجود أى اتفاق على تحديد الحدود البحرية بين سوريا وتركيا (Permanent Representative of the Syria to the United Nations,2020,pp.1,2).

٥- ليبيا

وقعت ليبيا على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في ديسمبر عام ١٩٨٤، ولها حدود بحرية متفق عليها مع كل من تونس ومالطا ، ووقعت حكومة الوفاق الوطني الليبي مع تركيا على مذكرة تفاهم[١] عام ٢٠١٩ تضمنت تحديد الحدود البحرية بين الدولتين ، ورداً على رفض مذكرة التفاهم من قبل دول مجاورة لليبيا بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط أوضحت البعثة الدائمة لليبيا لدى الأمم المتحدة في نوفمبر من عام ٢٠١٩ أن مذكرة التفاهم جاءت انطلاقاً من ممارسة ليبيا لسيادتها الكاملة على إقليمها البحري، وممارسة حقها السيادي في تحديد الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة ، واستناداً إلى أحكام القانون الدولي للبحار العرفية والمكتوبة ، بأن يتم تحديد حدود الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدول ذات السواحل المتقابلة والمتلاصقة عن طريق الاتفاق على أساس القانون الدولي ، وأكدت أن التشريعات الوطنية النافذة في ليبيا تمنح للحكومة اختصاص وصلاحية إبرام مذكرات تفاهم مع دول أخرى واعتمادها (Permanent Mission of Libya to the United Nations,2019,pp1,2) .

أكدت حكومة الوفاق الوطني الليبي على رفضها التام لأى تدخل في شؤونها الداخلية ، وعلى احترامها الكامل لحقوق وسيادة الدول المجاورة ، وأوضحت أن مذكرة التفاهم لا تمس بالحقوق السيادية لأى دولة جارة أو مطلة على البحر الأبيض المتوسط ، وأنها من منطلق مبدأ حسن النية على استعداد للجلوس والتحاور بشكل ثنائي مع أى طرف يظن أن المذكرة تمس بحق سيادي له، وأكدت التزامها بالمادة٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة وكافة مبادىء القانون الدولي العام ، وأعلنت اعترافها بحق أى دولة تدعي أن مذكرة التفاهم تمس بحدودها الوطنية أن تلجأ إلى محكمة العدل الدولية ، ولليبيا سوابق جيدة في الامتثال لأحكام المحكمة (Permanent Mission of Libya to the United Nations,2019,p.4).

أوضحت حكومة الوفاق الوطني الليبي أن ليبيا كانت قد عقدت مع اليونان أربع جولات من المفاوضات بين المختصين بدأت عام ٢٠٠٤ ، ولم تسفر عن نتيجة ، لأن اليونان

---

١ -تم تسميتها بمذكرة التفاهم تجنباً لحتمية عرضها على مجلس النواب الليبي.

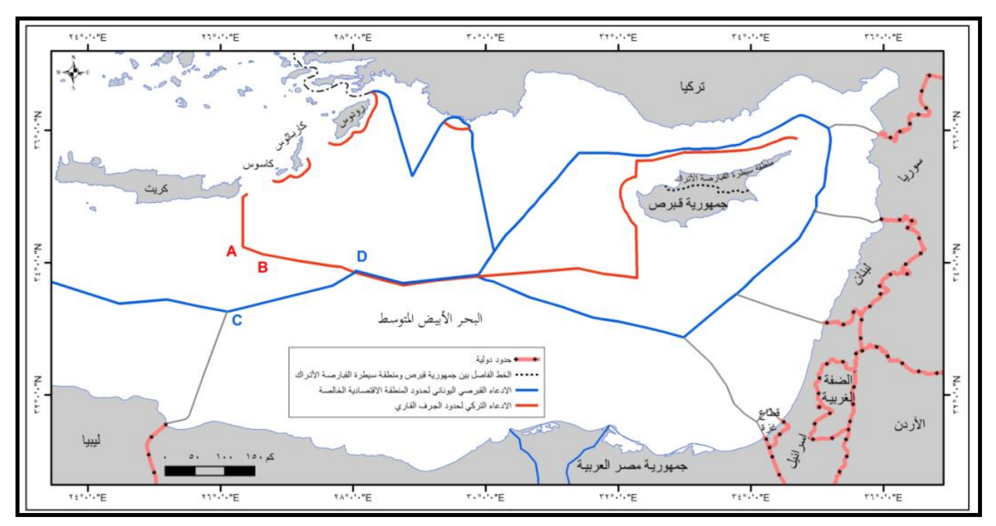
تشبثت في تحديد صلاحياتها البحرية المواجهة لليبيا بجزر صغيرة جداً وغير مأهولة ، وليس لها أى اعتبار قانوني ، حيث تمسكت بإعمال مبدأ خط الوسط ، يقاس ابتداءً من هذه النتوءات الجزرية ، ورفضت تطبيق مبدأ التناسب المعمول به دولياً في مثل هذه الحالات ، واستمرت المراسلات بين الجانبين حتى عام ٢٠١٤، إلا أن اليونان في تجاهل تام لحقوق ليبيا سارعت مع حلفائها في منتدى غاز شرق المتوسط في عقد الاتفاقيات، واستغلال الظروف الإقليمية المتوترة لفرض الأمر الواقع واحتكار إنتاج وتسييل ونقل الغاز ، الأمر الذي ستكون له أثار وخيمة على الاقتصاد الليبي وعلى حق الأجيال الليبية القادمة في استغلال ثرواتهم الطبيعية ، وأرسلت وزارة الخارجية الليبية مذكرة احتجاج إلى وزارة الخارجية اليونانية على ما تقوم به من إبرام عقود امتياز واستكشاف مع شركات دولية ومحلية في مناطق لم يتم الاتفاق على تبعيتها وتحديدها بين اليونان وليبيا ، وكان رد الخارجية اليونانية سلبياً ومتجاهلاً لمطالب ليبيا وحقوقها (Permanent Mission of Libya to the United Nations,2019,p.3).

المبحث الرابع : تأثير الجزر على تحديد الجرف القاري التركي

حدد كل من بريسكوت وكلايف Prescott and Clive أسباب منازعات الحدود البحرية ، التي تضم عدم اليقين القانوني ، وغياب الإرادة السياسية ، ونزاع السيادة على مناطق برية تبدأ منها الحدود البحرية ، والنزاع على الوصول للموارد البحرية ، والتوظيف السياسي لإدعاءات السيادة على المناطق البحرية ، والموقع الاستراتيجي للجزر وعلاقته بالأمن القومي، والمبالغة في تحديد خط الأساس ، والحجج التاريخية (Prescott & Clive,2005,p.246,253) .

يرتبط عدم اليقين القانوني باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ ذاتها ، حيث أنها تنص على إطار قانوني لتحديد الحدود البحرية ، ومع ذلك ، فإن المبادئ والقواعد القانونية ذات الصلة التي تحكم تحديد الحدود البحرية بعيدة كل البعد عن أن تكون نهائية definitive، وفي الواقع باستثناء المياه الإقليمية فإن الدول الساحلية ملزمة ببساطة بتحقيق حل منصف Equitable في تحديد حدود الجرف القاري و/أو المنطقة الاقتصادية الخالصة ، ولكن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لم تتضمن تحديد طريقة معينة لتحديد الحدود البحرية أو الظروف ذات الصلة ، لذلك فإن هناك مجال واسع لتفسيرات مختلفة جذريًا فيما يتعلق بالعوامل وطرق التحديد المناسبة لحالة بعينها ، وبالتالي احتمال النزاع والمأزق في مفاوضات تحديد الحدود البحرية ، وفي الواقع لقد تم الاعتراف بأن هذا الجزء من القانون الدولي الخاص بقانون البحار وتعيين الحدود البحرية يحتوي على أكثر من الدرجة المعتادة من عدم اليقين (Prescott & Clive,2005,p.246).

أدى عدم اليقين القانوني إلى خلق حدين خارجيين مختلفين للجرف القاري التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، كما يتضح من الشكل(٢٠) ، أحدهما حددت تركيا نحو٨٢% من امتداده (١٢٣٦,٥كم) بإعلان من جانب واحد ، وحددت ١٨% من امتداده (٢٧٣,٥كم) بالاتفاق مع الجمهورية التركية لشمال قبرص ، وحكومة الوفاق الوطني الليبي ، والحد الآخر حددته قبرص واليونان ومصر ، سواء بالاتفاقيات الثنائية ، أو بالإعلانات الأحادية الجانب .



شكل(٢٠) حد الجرف القاري لتركيا تبعاً للادعاءات المتباينة.

يتمثل العامل الجوهري في تباين الحدين المعلنين للجرف القاري التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط في تبني الأطراف التي تقف وراء كل حد منهما لوجهة نظر مختلفة جذرياً بشأن التأثير الممنوح للجزر المتاخمة للساحل التركي في تحديد هذا الحد ، حيث تتبنى تركيا تقزيم تأثير تلك الجزر على تحديد جرفها القاري بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، بينما تتبنى قبرص واليونان ومعهما مصر منح تلك الجزر التأثير الكامل في تحديد مناطق الولاية البحرية .

١- تقزيم تأثير الجزر

كان اعتراض تركيا على استحقاق الجزر المسبق لمناطق الولاية البحرية واضحاً خلال دورات انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار فيما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٢، إذ رأت تركيا أنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند تحديد استحقاق الجزر لمناطق ولاية بحرية مساحة تلك الجزر ، وعدد سكانها ، وموقعها ، وقد قدمت تركيا للمؤتمر مشروع مادة تتعلق بالجزر في عام ١٩٧٤نصت على " أن أي جزيرة تقع في المنطقة الاقتصادية الخالصة أو على الجرف القاري للدول الأخرى المقابلة لا يحق لها الولاية البحرية على منطقة اقتصادية أو جرف قاري خاص بها، إذا كانت لا تحتوي على ما لا يقل عن عُشر

مساحة الأرض وسكان الدولة التي تنتمي إليها تلك الجزيرة " (Ozdem,2019,p961,964).

دافعت تركيا عن فكرة أنه لا ينبغي أن يكون للجزر حق الولاية على الجرف القاري الخاص بها إذا كانت موجودة على جرف قاري يشكل امتداداً طبيعياً للدولة الأخرى المقابلة ، وفي عام ١٩٧٨ اقترحت مسودة مادة تضمنت " أن الجزر التي تشكل بسبب موقعها الجغرافي مصدراً للتشويه أوعدم المساواة في رسم خط حدودي بين دولتين أو أكثر متلاصقة أو متقابلة يجب أن يكون لها مساحات بحرية فقط إلى الحد الذي يتوافق مع المبادئ العادلة ومع جميع الظروف الجغرافية والظروف الأخرى ذات الصلة " (Ozdem,2019,p961,964).

ترى تركيا أن الادعاءات البحرية اليونانية والقبرصية بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط هي ادعاءات الحد الأقصى، فهي متأسسة على استحقاق الجزر لجرف قاري ومنطقة اقتصادية خالصة، ولكن الاستحقاقEntitlement يختلف عن التحديد Delimitation، وأن الجزر بموجب القانون الدولي ليس لها حق تلقائي في منطقة اقتصادية خالصة كاملة ، ومن الممكن أن يتم تقليص مساحة الجرف القاري للجزر أو منطقتها الاقتصادية الخالصة حتى إلى الصفر إذا كان وجودها يشوه Distort التحديد المنصف للحدود البحرية (Erciyes,2020,p.49).

تحتج تركيا بأن مفهوم سيادة Dominates البر على البحر لا يزال من المبادىء الأساسية للقانون الدولي والسوابق القضائية الدولية، في سياق تحديد حدود مناطق الولاية البحرية ، ومن الثابت– حسب وجهة النظر التركية– في أحكام المحاكم الدولية أن الجزر لا تؤدي بالضرورة إلى إيجاد مناطق ولاية بحرية كاملة عند تنازعها أو تنافسها Competition مع مناطق في البر القاري، مثل قضايا تحديد الحدود البحرية بين المملكة المتحدة وفرنسا، وتونس وإيطاليا، ورومانيا وأوكرانيا، وبنجلاديش وميانمار، ونيكاراجوا وكولومبيا (Permanent Representative of Turkey to the United Nations,15 june,2016.p.2).

يصل اتساع الجرف القاري لتركيا حسب الادعاء التركي نحو١٥٦,٦ألف كم٢ ، حيث لا يترك الحد الخارجي للجرف القاري لتركيا سوى مياه إقليمية لا يتعدى اتساعها ستة أميال

بحرية للجزر اليونانية المتاخمة للساحل التركي ، مما يكسب تركيا نحو٥٨,٧ ألف كم٢، تمثل نحو ٣٧,٥% من مساحة الجرف القاري المدعى من قبل تركيا ، ويترك لقبرص مياه إقليمية يبلغ اتساعها ١٢ ميلاً بحرياً على طول سواحلها الغربية ، بينما يترك لها جرفاً قارياً دون خط الوسط بمواجهة سواحلها الشمالية ، وبناء عليه تتسع مساحة الجرف القاري التركي بمقدار ٣٣,٧ ألف كم٢، تمثل نحو٢١,٥% من مساحة الجرف القاري المدعى من قبل تركيا ، ليصل اتساع الجرف القاري لتركيا إلى حده الأقصى.

ترى تركيا أن القاعدة في تحديد الحدود البحرية هي مبدأ الإنصاف ، ولا يمثل خط الوسط طريقة تحديد الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة ، حيث لم يتم ذكره في المادتين ٧٣ و٨٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، المتعلقتين بتحديد حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري بين الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة ، وأنه تبعاً للقانون الدولي ، بما في ذلك ممارسات الدول ، والقانون الدولي العرفي ، والقرارات القضائية الدولية ، وأحكام القضاء ، فإن طريقة تساوي البعد/ خط الوسط لا تطبق إلا عندما لا يؤدي تطبيقها إلى عدم تعيين الحدود على نحو منصف(Permanent Representative of Turkey to the United Nations,13 nov,2019.p.2).

تنص المادة ٧٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على أن " **يتم** تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة عن طريق الاتفاق على أساس القانون الدولي ، كما أشير إليه في المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، من أجل التوصل إلى حل منصف "(الأمم المتحدة، ١٩٨٣، ٤١)

وتنص المادة ٨٣ على أن" يتم تعيين حدود الجرف القاري بين الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة عن طريق الاتفاق على أساس القانون الدولي ، كما أشير إليه في المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، من أجل التوصل إلى حل منصف"(الأمم المتحدة، ١٩٨٣، ٤٦) .

تحتج تركيا بأن التحديد المنصف للحدود البحرية – عندما تتداخل الادعاءات البحرية للدول الساحلية – تبعاً لفقه محكمة العدل الدولية يأخذ بعين الاعتبار الظروف الجغرافية

الخاصة والظروف ذات الصلة للمنطقة البحرية relevant and special circumstances المرتبطة بالحد ، هل تنتمي لمحيط ؟ أم لبحر مغلق ؟ أم لبحر شبه مغلق؟ والطول المقارن للسواحل ، ومساحة الجزر وموقعها، وتؤكد تركيا أن منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط هي جزء من بحر شبه مغلق ، كما أنها منطقة مزدحمة بالدول ، وتستند تركيا إلى الطول الكبير لساحلها بمنطقة تداخل الادعاءات غرب خط الطول ١٨-١٦-٣٢ درجة شرقاً ، مقارنة بطول السواحل الشرقية للجزر اليونانية، والساحل الغربي لجزيرة قبرص ، مما يستوجب تقليص تأثير تلك الجزر للحد الأدنى من قبيل التناسب بين أطوال السواحل من ناحية ومساحة مناطق الولاية البحرية لكل دولة من ناحية أخرى (Erciyes,2020,p.49).

ترى تركيا أن الجزر اليونانية القريبة من الساحل التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط تقع في الجانب الخطأ من خط الوسط بين البرين الرئيسين لتركيا ومصر، حيث تقع ضمن الجزء المواجه لتركيا من خط الوسط ، وأن تلك الجزر تقطع الصلة Cutt off بين السواحل التركية وجرفها القاري ، ولا يمكن للجزر أن يكون لها تأثير قطعي على الامتداد الساحلي لتركيا، ولا يمكن للجزر الواقعة على الجانب الخطأ من خط الوسط بين قطعتين من البر الرئيسي أن تنشيء لها مناطق ولاية بحرية خارج مياهها الإقليمية (Permanent Representative of Turkey to the United Nations,18 Mar,2020,p.2).

تحتج تركيا بأن من مبادىء الانصاف الإطالة الطبيعية للجرف القاري Natural prolongation، وعدم تعدي الجزر على الجرف القاري للدولة المجاورة non-encroachment ، وأن العديد من الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية إما تجاهلت تماماً الجزر التي تظل واقعة في الجانب الخطأ من الخط الوسط ، أو لم تعطها سوى تأثير جزئي في تعيين حدود المناطق البحرية، إذا كان موقعها يشوه تحديد الحدود بإنصاف (Permanent Representative of Turkey to the United Nations,2 July,2020,p.2).

ترى تركيا أن مطالبة اليونان بمنطقة اقتصادية خالصة على مساحة ٤٠ ألف كم٢ حول جزيرة كاستيلوريزو الواقعة على بعد نحو ميل بحري من البر التركي ، وعلى بعد نحو٣١٠ ميلاً بحرياً من البر اليوناني ولا تتجاوز مساحتها ١٠كم٢ أمر غير عقلاني

ويتعارض مع أحكام القانون الدولي ، وحتى بالنسبة لجزيرة كريت ، خامس أكبر جزيرة في البحر الأبيض المتوسط بمساحة نحو ٨,٣ ألف كم٢، فقد تم التقليص من تبعاتها وفقاً للاتفاق بين مصر واليونان، وترى تركي أنه لا يحق لليونان فيما يتعلق بجزيرة كاستيلوريزو سوى المطالبة بالمياه الإقليمية ، بسبب المعطيات الجغرافية السائدة في المنطقة ذات الصلة (Permanent Representative of Turkey to the United Nations,21 Aug,2020,p.2) .

وفيما يتعلق بقبرص – كدولة جزرية – على عكس جزيرة بعيدة عن البر الرئيس– ترى تركيا أن الساحل التركي الشاسع يجب أن يكون أكثر أهمية من أي منطقة اقتصادية خالصة تخص قبرص ، من أجل ضمان العدالة ، وذلك بالقياس إلى التحكيم بين ليبيا ومالطا ، حيث تم تقليل نفوذ مالطا في تحديد خط الوسط مع ليبيا تحقيقاً للتناسب بين أطوال سواحل الدولتين ومساحة مناطق ولايتهما البحرية(Tsafos,2020,p.1).

تحتج تركيا بأنه لا يوجد أى سلطة مختصة بموجب القانون أو الواقع في قبرص مؤهلة لتمثيل القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين على نحو مشترك ، وبالتالي قبرص ككل، وأن المناطق التي يطالب بها القبارصة اليونانيين غرب خط الطول١٨-١٦-٣٢ شرقاً تقع بالكامل ضمن الجرف القاري التركي، حيث تمارس تركيا حقوقها بفعل الواقع ومنذ البداية فضلاً عن مصالحها المشروعة (Permanent Representative of Turkey to the United Nations,28 Apr,2016.p.1) ، وأن للجمهورية التركية لشمال قبرص حقوقاً وسلطة على المناطق البحرية المحيطة بجزيرة قبرص ، ولا يمثل القبارصة اليونانيون الجزيرة ككل ، وبالتالي ، ليس للتشريع المعتمد بشأن حد المنطقة الاقتصادية الخالصة شمال وغرب جزيرة قبرص ، ولا للتشريع الثنائي للاتفاقيات التي أبرمتها السلطات القبرصية اليونانية أي تأثير، وتسعى تركيا لتحديد حدود مناطق الولاية البحرية بصورة منصفة مع جميع الدول الساحلية المعنية والتي تعترف بها تركيا، أما فيما يتعلق بالجزء الغربي من جزيرة قبرص فإن هذا لن يكون ممكناً إلا بعد التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للمسألة القبرصية.

تفسر الحجج Arguments التركية سالفة الذكر إعلان تركيا اعتراضها على الاتفاقية المبرمة بين جمهورية قبرص – تطلق عليها تركيا الإدارة القبرصية اليونانية– ومصر بشأن

تحديد حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة عام ٢٠٠٣، ورفضها الاعتراف بها (Permanent Representative of Turkey to the United Nations,28Apr,2016,p.1)، لأنها من وجهة النظر التركية تنتهك حق تركيا في جرفها القاري في النقاط من ١: ٦ من نقاط تعيين الحد الثمانية ، ويجب ألا تنتهك اتفاقيات الحدود البحرية الثنائية حقوق الأطراف الثالثة ، وأن خط الحدود الذي يتفق عليه بين دولتين يجب أن يتوقف قبل أن يصل إلى المنطقة التي يحتمل أن يحدث عندها تداخل للادعاءات من دولة ثالثة (Erciyes,2020,p.34).

رفضت تركيا كذلك اتفاقية اليونان ومصر بشأن تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدولتين ، واعتبرتها لاغية ، حيث ترى أنها تنتهك الجرف القاري التركي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط كما سبق لتركيا أن أعلنت عنها ، وحيث تم تحديد حدود جزء منه من خلال توقيع مذكرة التفاهم بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبي (Permanent Representative of Turkey to the United Nations,14 Aug,2020,p.1).

٢- تعظيم تأثير الجزر

تنص المادة ١٢١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على أن " الجزر التي تهيء استمرار السكنى البشرية ، واستمرار حياة اقتصادية خاصة بها ، لها الحق في مياهها الإقليمية ومنطقتها المتاخمة وجرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية الخالصة شأنها شأن الأقاليم البرية الأخرى "(الأمم المتحدة، ١٩٨٣، ٦٢).

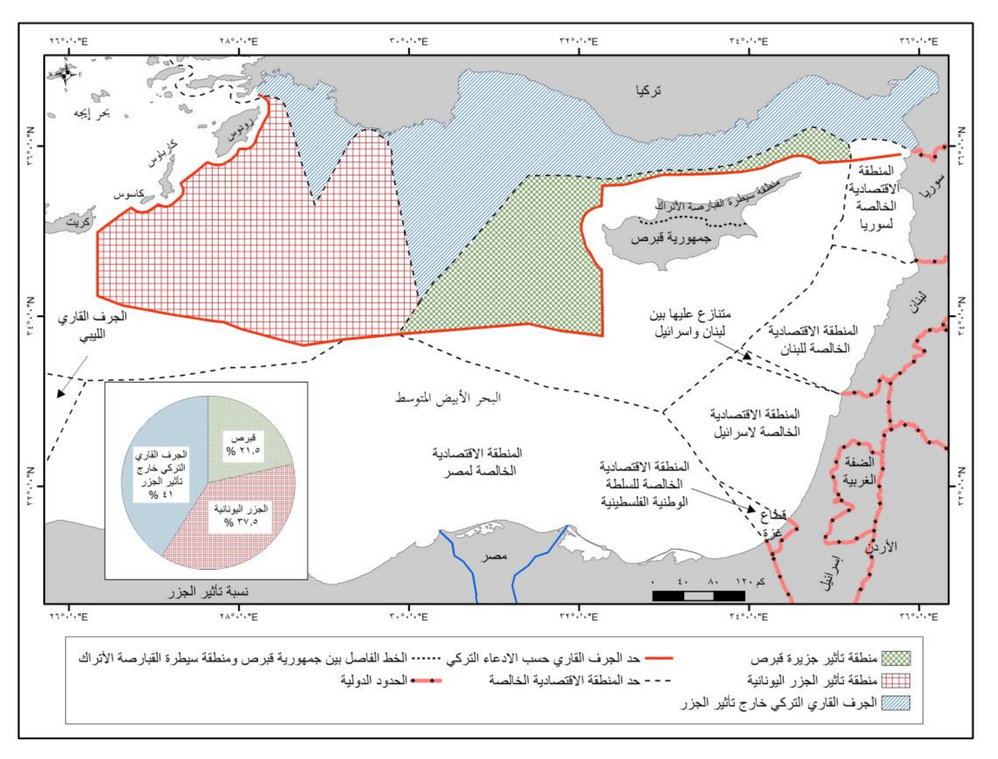
تستند كل من جمهورية قبرص واليونان في مطالبتهما بمنح جزيرة قبرص والجزر اليونانية التأثير الكامل في تحديد مناطق الولاية البحرية إلى نص المادة ١٢١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، وتحتجان بأن هذا حق الجزر في استحقاق كامل مناطق الولاية البحرية راسخ في القانون الدولي العرفي، لأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تحظى بمشاركة شبه عالمية، وتجسد القانون الدولي العرفي بهذا الشأن ، وبالتالي يمكن التمسك بهذا الحق أيضاً في مواجهة الدول التي ليست أطرافاً في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار مثل تركيا (Permanent Representative of Cyprus to the United Nations, 4 May 2017,p.1) .

يوضح الجدول (١٤) والشكل (٢١) تأثير الجزر المتاخمة للساحل التركي على امتداد الجرف القاري لتركيا حال منح تلك الجزر التأثير الكامل حسب الادعاءات القبرصية واليونانية بمعاملتها معاملة الدول الساحلية من حيث استحقاق كامل مناطق الولاية البحرية ، وتحديد حدودها مع الجرف القاري التركي وفقاً لقاعدة خط الوسط ، حيث تستقطع جزيرة قبرص نحو ٣٣,٧ ألف كم٢ من مساحة ما تدعيه تركيا ضمن جرفها القاري ، أو ما يعادل نحو ٢١,٥% من مساحة الجرف القاري التي تطالب بها تركيا، وتستقطع الجزر اليونانية المتاخمة للساحل التركي نحو٥٨,٧ ألف كم٢ من المساحة التي تدعيها تركيا ضمن جرفها القاري ، أو ما يعادل ٣٧,٥% من مساحة الجرف القاري التركي ، ويعني ذلك أن الجزر المتاخمة للساحل التركي ستحرم تركيا من نحو ٥٩% من المساحة الإجمالية للجرف القاري التي تطالب بها تركيا ، تاركة لها جرفاً قارياً لا تتجاوز مساحته نحو٦٤,٢ ألف كم٢ ، أو ما يعادل ٤١% من مساحة الادعاء التركي.

جدول(١٤) المساحة المستقطعة من الجرف القاري التركي في حال منح الجزر كامل التأثير

الجزيرة	المساحة المستقطعة لصالحها من الجرف القاري التركي كم٢	المتبقي من مساحة الجرف القاري التركي كم٢	اجمالي مساحة الجرف القاري التركي حسب تركيا كم٢	المساحة المستقطعة لصالح الجزر % من مساحة الجرف القاري حسب الادعاء التركي
قبرص	33705	122906	156611	21.5
الجزر اليونانية	58715	97896	156611	37.5
الإجمالي	92420	64191	156611	59.0

المصدر: من قياس الباحث.
والنسب من حساب الباحث.



المصدر: من عمل الباحث

شكل(٢١) تأثير الجزر المتاخمة للساحل التركي على امتداد الجرف القاري لتركيا.

أولاً: حجج جمهورية قبرص

ترى جمهورية قبرص أن الحل المنصف في تحديد الحدود البحرية بين الجزيرة والدولة الساحلية المقابلة بناء على استحقاق الجزر لكامل مناطق الولاية البحرية هو تبني قاعدة خط الوسط ، وبناءً عليه فإنها قد أبرمت اتفاقيات متعلقة بتعيين حدود منطقتها الاقتصادية الخالصة مع كل من مصر ولبنان واسرائيل على أساس تلك القاعدة (Permanent Representative of Cyprus to the United Nations,15 june,2012,p.2).

وترى جمهورية قبرص أن الادعاءات التركية تتعدى على جرفها القاري ، ولا تخصص لها على طول سواحلها الغربية سوى ١٢ ميلاً بحرياً من المياه الإقليمية ، وأن الحدود المعلنة من قبل تركيا كخط وسط بين تركيا ومصر تتجاهل تماماً حقوق جزيرة قبرص والجزر المجاورة الأخرى في مناطق ولاية بحرية ، كما أنها تتجاهل حدود المنطقة

الاقتصادية الخالصة المتفق عليها بين مصر وقبرص عام ٢٠٠٣، حيث تدعي تركيا أن الجزر لا يحق لها مناطق ولاية بحرية غير بحرها الاقليمي، وقد اتبعت تركيا النهج ذاته فيما يتعلق بمذكرة التفاهم التي وقعتها مع حكومة الوفاق الوطني الليبي ، في تجاهل تام للجزر القريبة ، وذلك في تنكر تام للمادة ١٢١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (Permanent Representative of Cyprus to the United Nations,20 jan,2020,p.2) .

تحتج جمهورية قبرص بأن لها الحق في إبرام اتفاقيات بشأن تحديد مناطق الولاية البحرية ، كونها إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، ومن الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، وترى أنه يجب أن تتوقف تركيا عن التصرف كما لو أن جزيرة قبرص وجمهورية قبرص التي تمثلها غير موجودتين ، فلا يمكن إعادة تشكيل الجغرافيا لتناسب المخططات الجيوبولتيكية لدولة ما، ولا توجد قاعدة أو حكم ينتقص من حقوق الجزر في مناطق بحرية ، ولا يوجد أساس قانوني يدعم الموقف القائل بأن مساحة دولة ما أو طول سواحلها يضعف حقوق الجزر في المناطق البحرية (Permanent Representative of Cyprus to the United Nations,20 june,2020,p.2) .

أعلنت جمهورية قبرص عن رفضها لاتفاقية تحديد الجرف القاري بين تركيا والجمهورية التركية لشمال قبرص ، لأن مجلس الأمن في قراريه ٥١٤ لسنة ١٩٨٣ و ٥٥٠ لسنة ١٩٨٤ قد أعرب عن أسفه لانفصال جزء من جمهورية قبرص ، واعتبر أن إعلان قيام الجمهورية التركية لشمال قبرص باطل قانوناً، ثم أهاب بجميع الدول عدم تسهيل جهود ذلك الكيان الانفصالي أو مساعدته بأى شكل من الأشكال، لذلك فإن أى اتفاقيات مع هذا الكيان غير القانوني هي أيضاً اتفاقيات باطلة من أساسها ، وبالتالي فإن اتفاقية تحديد الحدود بين تركيا وذلك الكيان الانفصالي لاغية وباطلة (Permanent Representative of Cyprus to the United Nations,19 May,2014,p.2) ، فالنظام الانفصالي في شمال الجزيرة أنشأته السلطة القائمة بالاحتلال في أعقاب الغزو التركي للجزيرة في عام ١٩٧٤– في انتهاك للقانون الدولي – ومن ثم فإن ذلك الكيان ليست له ولا يمكن أن تكون له حقوق مكفولة لدولة ، وأن جمهورية قبرص هي الدولة الوحيدة المعترف بها دولياً في قبرص، التي تتمتع بجميع الحقوق الممنوحة لها بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بكامل أراضي جزيرة قبرص فضلاً عن مناطقها البحرية (Permanent Representative of Cyprus to the United Nations,19 Feb,2019,p.2).

رفضت جمهورية قبرص اتفاقية الحدود بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبي ، لأن الحد المعلن يتعدى على ما لدول أخرى في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط من حقوق مشروعة في المناطق البحرية (Permanent Representative of Cyprus to the United Nations,24Apr,2020,p.2) ، كما أن الاتفاق السياسي الليبي[1] ينص على أن من بين اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء أن يكون بإمكانه عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، على أن تتم المصادقة عليها من مجلس النواب ، وعدم الوفاء بهذا الشرط بخصوص مذكرة التفاهم بين ليبيا يجعلها لاغية وباطلة ، وتمثل تلك المذكرة صكاً غير قانوني يختلق حدوداً بحرية غير موجودة بين تركيا وليبيا، على حساب حقوق ومصالح دول ثالثة، ووفقاً للمادة ٣٤ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات واستناداً إلى القانون الدولي العرفي – مبدأ انعدام أثر المعاهدات على الأطراف الثالثة– لا يترتب على هذا الاتفاق آثاراً قانونية بالنسبة لقبرص أو لأى دولة ثالثة(Permanent Representative of Cyprus to the United Nations, 5Dec, 2019, p.1).

ثانياً: حجج اليونان

ترى اليونان أن الادعاءات التركية بشأن حدود جرفها القاري في المنطقة غرب خط الطول١٨-١٦-٣٢ شرقاً هي ادعاءات غير مدعومة بأدلة ، ولا أساس لها من الصحة، وتعسفية إذ تتجاهل تماماً الحقوق السيادية للدول الأخرى، ومنها اليونان ، وأن الادعاءات التركية تتجاوز القانون الدولي بإنكار حق الجزر اليونانية في المناطق البحرية ، وأن اليونان لديها بحكم الواقع ومنذ البدء حقوقاً سيادية وولاية قضائية في المنطقة المذكورة عاليه ، على أساس الأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والقانون الدولي العرفي والتشريعات اليونانية، وأنها سجلت موقفها هذا في مناسبات عديدة لدى الأمم المتحدة (Permanent Representative of Greece to the United Nations,23May,2016,p.1) .

تحتج اليونان بأن للجزر اليونانية الواقعة بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط – بغض النظر عن مساحتها – أحقية في مناطق ولاية بحرية كاملة خاصة بها، بموجب القانون الدولي العرفي والتعاهدي شأنها في ذلك شأن أى إقليم بري (Permanent

---

١ - يعرف باتفاق الصخيرات وقد وقع في ١٧ ديسمبر عام ٢٠١٥، تحت رعاية الأمم المتحدة ، وأقره مجلس الأمن بالإجماع في قراره رقم ٢٢٥٩ لعام ٢٠١٥.

، Representative of Greece to the United Nations,10 May,2017,p.1) وقد تم عملياً تأكيد ذلك من خلال اتفاق اليونان بشأن الحدود البحرية مع كل من مصر وإيطاليا (Permanent Representative of Greece to the United Nations,29 Sep,2020,p.2) ، وأن تحديد حدود الجرف القاري أو المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدول ذات السواحل المتقابلة – القارية والجزرية معاً– ينبغي أن يتم وفقاً للقواعد ذات الصلة من القانون الدولي استناداً إلى طريقة تساوي البعد equidistance method أو خط الوسط (Permanent Representative of Greece to the United Nations,25 Apr,2019,p.1).

أوضحت اليونان أن الاتفاق التركي– الليبي بشأن تحديد الجرف القاري يتجاهل وجود الجزر اليونانية ، وينتهك حقها في إنشاء مناطق ولاية بحرية شأنها شأن أى إقليم بري كما تنص المادة ١٢١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وترى اليونان أن الاجتهادات القضائية للمحاكم والهيئات القضائية الدولية تؤكد على الأهمية المحورية لخط البعد المتساوي أو خط الوسط في تحديد الحدود البحرية، وفي تطبيق المادتين ٧٤ و٨٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وأن مبدأ الانصاف الذي تطالب به تركيا كقاعدة تحكم تحديد حدود جرفها القاري بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط لا يعكس الحالة الراهنة للاجتهادات القضائية (Permanent Representative of Greece to the United Nations,19 Feb,2020,p.2) .

أكدت اليونان أن استخدام تركيا لمبدأ الجانب الخطأ من خط الوسط في توصيف موقع الجزر اليونانية – عند تحديد الحد بين تركيا وليبيا– هو كذب وخداع ، لأن تلك الجزر لا تنتمى إلى تركيا ولا إلى ليبيا ، وأن الغرض من مذكرة التفاهم هو فصل الجزر اليونانية عن المناطق البحرية التي تمتد إليها سواحلها، في انتهاك لقواعد القانون الدولي، وفيما يتعلق بأطوال السواحل التركية والليبية واتجاههما فإنهما ليسا ذوي صلة بالموضوع لأن سواحل تركيا وليبيا ليست سواحل متقابلة أو متجاورة (Permanent Representative of Greece to the United Nations,20 Apr,2020,p.2).

رفضت اليونان اتفاقية تحديد حدود الجرف القاري بين تركيا والجمهورية التركية لشمال قبرص ، حيث ترى أن الإحداثيات الجغرافية غير القانونية التي تبين الحدود المنصوص عليها في الاتفاق الباطل المبرم بين تركيا والكيان الانفصالي غير الشرعي في شمال

قبرص تنتهك بشكل صارخ قراري مجلس الأمن٥٤١ لعام١٩٨٣ والقرار ٥٥٠ لعام١٩٨٤، ويشكل ذلك ازدراءً لمقررات مجلس الأمن وأحكام القانون الدولي (Permanent Representative of Greece to the United Nations,19Feb,2020,p.2).

رفضت اليونان كذلك اتفاقية تحديد الجرف القاري بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبي ، لأنها تنتهك على نحو صارخ قواعد القانون الدولي للبحار، لأن تركيا وليبيا ليست لديهما مناطق بحرية متداخلة ولا حدود مشتركة، وأن الحدود المزعومة بين تركيا وليبيا هي حدود وهمية وغير قانونية وتعسفية ، وتنتهك الحقوق السيادية لليونان في تلك المنطقة، كما أن هذا الاتفاق لاغ وباطل لأن مجلس النواب الليبي لم يصدق عليه حسب مقتضيات الاتفاق السياسي الليبي لعام ٢٠١٥ (Permanent Representative of Greece to the United Nations,14Feb,2020,p.2).

المبحث الخامس: مستقبل النزاع على تحديد الجرف القاري لتركيا

يمكن تصور عدة سيناريوهات محتملة بشأن مستقبل النزاع على تحديد الجرف القاري لتركيا بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط .

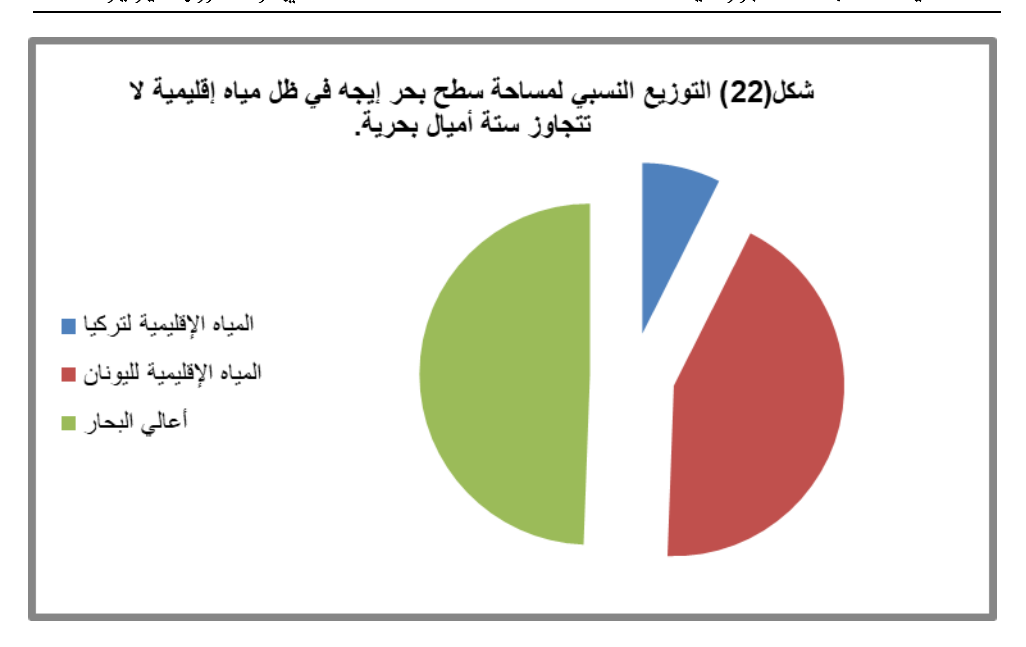
١- التوصل لاتفاق

يبدو احتمال التوصل لاتفاق بين تركيا واليونان بشأن تحديد مناطق الولاية البحرية بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط احتمالاً ضعيفاً في المدى القريب، حيث يغلب النزاع على العلاقات التركية اليونانية لأسباب عديدة ، لعل من أهمها مشكلة بحر إيجه ، التي تعود جذورها لنحو خمسة عقود ، إذ تحوز اليونان كما يتضح من الجدول(١٥) والشكل(٢٢) نحو ٤٣,٦% من مساحة بحر إيجه ، في ظل اتساع المياه الإقليمية الذي لا يتجاوز ٦ أميال بحرية ، بينما تحوز تركيا ما نسبته ٧,٥% فقط ، ويتبقى نحو ٤٨,٩% من مساحة بحر إيجه ضمن أعالي البحار.

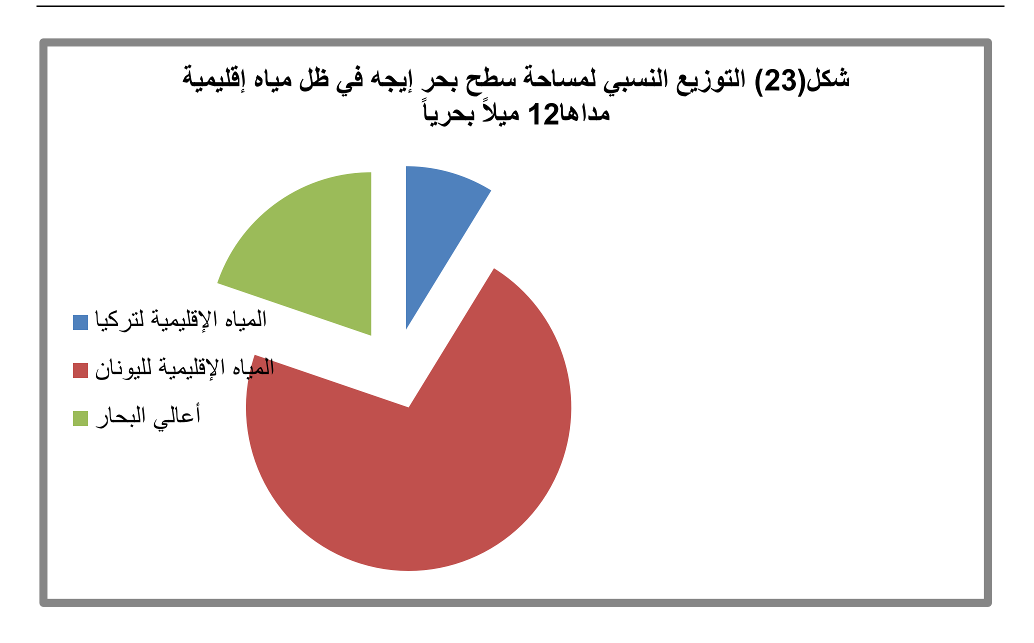
جدول(١٥) التوزيع النسبي لمساحة بحر إيجه حسب اتساع المياه الإقليمية لليونان

المنطقة البحرية	الاتساع ٦ أميال بحرية	الاتساع ١٢ ميلا بحرياً
المياه الإقليمية لتركيا	٧,٥	٨,٨
المياه الإقليمية لليونان	٤٣,٦	٧١,٥
الإجمالي	٥١,١	٨٠,٢
أعالي البحار	٤٩,٩	١٩,٨
إجمالي مساحة بحر إيجه	١٠٠	١٠٠

Sources: - Turkish Presidency's Directorate of Communications " Turkey’s Rights and Claims in Eastern Mediterranean and Aegean" İstanbul, 2020, 1st Edition, p.11.
-Erciyess, C " Outstanding Issues in the Eastern Mediterranean and the Aegean sea –Turkey's views and Policies " Strategy and Security Talks 2, Venue, 2020, p.10.



وفي حال توسيع اليونان لمياهها الإقليمية إلى ١٢ ميلاً بحرياً ، فسوف تزيد المساحة التابعة لها كما يتضح من الشكل(٢٣) إلى ما نسبته٧١,٥% ، مقابل ٨,٨% لتركيا، لتتقلص مساحة أعالي البحار إلى ١٩,٧%، وهو ما ترفضه تركيا تماماً، وتعلن أن قيام اليونان بتوسيع مياهها الإقليمية قد يكون سبباً للحرب بين الدولتين .



تخشى تركيا أن توسيع اليونان المحتمل لمياهها الإقليمية في بحر إيجه تمشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، سيمنع تركيا من الخروج من الممرات الملاحية التي تعبر أعالي بحر إيجه، التي تعتبرها تركيا شريان حياة اقتصادياً وأمنياً ، وتريد تركيا التفاوض على تجريد بعض الجزر اليونانية في شرق بحر إيجه من السلاح ، وكذا التفاوض على ما يعرف بالمناطق الرمادية Grey Zones ، وهي مئات الجزر والصخور غير المأهولة التي لم يتم ذكرها صراحة في المعاهدات الدولية ، حيث تتنازع الدولتان بشأن حقوق السيادة على تلك الجزر، وقد جمع تركيا واليونان خلال العقود الخمسة المنصرمة ما يزيد على خمسين جولة مفاوضات دون التوصل لأى اتفاق(International Crisis Group,2021,pp.3,6) .

يضاف إلى مشكلة بحر إيجه المسألة القبرصية ، حيث ترى اليونان أن تركيا هي من صنعتها بغزو جزيرة قبرص عام ١٩٧٤، وخلق كيان انفصالي في شمال الجزيرة هو الجمهورية التركية لشمال قبرص بحكم الأمر الواقع ، بينما ترى تركيا أن اليونان هي من صنعتها بفعل تدبيرها ودعمها لانقلاب القبارصة اليونانيين عام ١٩٦٣على اتفاق تأسيس دولة قبرص ، الذي أقصى القبارصة الأتراك من كل مؤسسات الدولة القبرصية، واستهدف

ضم قبرص لليونان ، وما استتبعه من صدام دامي حتى عام١٩٧٤ (International Crisis Group,2009,p.1) .

تعد مشكلة اللاجئين السوريين من بين عوامل توتر العلاقات اليونانية التركية حيث تتهم اليونان تركيا بفتح حدودها مع اليونان أمام اللاجئين السوريين، ودفع هؤلاء اللاجئين عمداً لعبور الحدود اليونانية البرية والبحرية لأهداف ومصالح تركية(bbc.news) .

وإذا ما أضفنا إلى كل ما سبق العداء التاريخي بين الدولتين ، والنزاع المستجد حول حدود الجرف القاري التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، يبدو تخيل سيناريو التوصل لاتفاق بين الدولتين في الأمد القريب بشأن النزاع على تحديد الجرف القاري لتركيا بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط احتمال مفرط في التفاؤل.

لا تعترف تركيا بجمهورية قبرص كدولة مستقلة تحظى باعتراف المجتمع الدولي ، في حين تعترف بالجمهورية التركية لشمال قبرص – التي لا يعترف بها سواها من دول العالم – وترهن تركيا التباحث حول التوصل لاتفاق بشأن الحدود البحرية مع جزيرة قبرص غرب خط الطول١٨-١٦-٣٢ درجة شرقاً بالتسوية النهائية للمسألة القبرصية ، وتتنازع تركيا والجمهورية التركية لشمال قبرص مع جمهورية قبرص على استكشاف واستغلال الموارد الهيدروكربونية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص ، حيث يرى القبارصة الأتراك ومن ورائهم تركيا أنه لا يحق للقبارصة اليونانيين منح تراخيص لشركات أجنبية لاستكشاف واستغلال الموارد الهيدروكربونية بدون مشاركة القبارصة الأتراك لهم في ذلك كشركاء في السيادة على كامل الجزيرة ، كما زاد الوضع تعقيداً بمنح القبارصة الأتراك ترخيصاً لشركة النفط التركية المملوكة لدولة تركيا للتنقيب عن الموارد الهيدروكربونية في المناطق ذاتها التي منحت جمهورية قبرص شركات أجنبية تراخيص للتنقيب فيها.

لا تسمح المشكلات السياسية المعقدة التي تم ذكرها أعلاه لتركيا ولكل من قبرص واليونان بالجلوس حول طاولة المفاوضات، إلا إذا كانوا على استعداد لترك صراعاتهم السياسية جانباً ، والشروع في عملية مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف للتوصل لتسوية لتلك المشكلات ، ومما يزيد من تعقيد الوضع تشابك معظم تلك المشكلات.

٢- اللجوء للتحكيم

لطالما أصر المسؤولون في اليونان على أن تفصل محكمة العدل الدولية في قضايا تحديد الحدود مع تركيا ، بينما تنظر تركيا إلى نزاعات الحدود البحرية مع اليونان على أنها أمر يجب على الطرفين أولاً محاولة حله على المستوى الثنائي ، ولا تستبعد تركيا اللجوء للتحكيم أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية ، ولكنها ترى أن أي آلية تختارها الأطراف المتنازعة يجب أن تغطي جميع قضايا بحر إيجه التي يختلف فيها الطرفان – وليس فقط تحديد الحدود البحرية(International Crisis Group,2021,p.4) .

تخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الدول التي لا تتوصل لتسوية لمنازعات حدودها البحرية حرية اللجوء للتحكيم[١] (الأمم المتحدة، ١٩٨٣، ص١٥٤) ، وعلى الرغم من أن تركيا لم توقع على تلك الاتفاقية ، فإن اليونان وقبرص تدعيان أن المادة ١٢١ من تلك الاتفاقية تنطبق على الأطراف من غير الدول الأعضاء فيها أيضًا ، على أساس أن السمة العرفية للقاعدة المنصوص عليها في تلك المادة قد تم التأكيد عليها من قبل محكمة العدل الدولية في أحكام مثل قضية الحدود البحرية بين قطر و البحرين وغيرها من القضايا، بينما تؤكد تركيا أن قواعد القانون العرفي تشير إلى أنه لا يمكن تطبيق تلك المادة على تركيا (Turkish Presidency's Directorate of Communications,2020,p.15)، لأنها عارضتها بإصرار Uersistently Objected [٢] .

لطالما استندت تركيا إلى السوابق القضائية وممارسات الدول في ادعائها بتقليص تأثير الجزر (Erciyes,2020,pp.52,60) ، غير أن السوابق القضائية لتحديد الحدود البحرية توضح افتقار القانون المتعلق بهذه المسألة للشفافية والتماسك والقدرة على التنبؤ

١ - تنص المادة ٢٨٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على أنه في حالة عدم تسوية النزاع الحدودي البحري بين الدول الساحلية ، فإن كل دولة تكون حرة في اختيار واحدة أو أكثر من الوسائل التالية لتسوية النزاع الحدودي:
١ – المحكمة الدولية لقانون البحار المنشأة وفقاً للمرفق السادس .
٢ – محكمة العدل الدولية .
٣ – محكمة تحكيم مشكلة وفقاً للمرفق السابع .
٤ – محكمة تحكيم خاص مشكلة وفقاً للمرفق الثامن لفئة أو أكثر من المنازعات المحددة فيه .

٢ - المعترض المستمر وفق القانون الدولي هي" دولة ذات سيادة اعترضت بشكل ثابت وواضح على قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي منذ ظهور هذه القاعدة ، وتعتبر نفسها غير ملزمة بمراعاة القاعدة" هذا المفهوم هو مثال على العقيدة الوضعية القائلة بأن الدولة لا يمكن أن تلتزم إلا بالمعايير التي قبلتها.

(Rouche,2018,p.4) ، ويشير نهج محكمة العدل الدولية[١] إلى تفرد Uniqueness كل حالة من حالات تحديد الحدود البحرية ، كما هو واضح من مقولتها في قضية تونس – ليبيا أن "كل حالة نزاع على الجرف القاري ينبغي النظر فيها والحكم عليها بناءً على ظروفها الخاصة " وتصعب المبالغة في تصور مبادئ وقواعد قانونية تتميز بالضرورة بالتجريد Abstraction والعمومية Generality بشأن طريقة تحديد الحدود البحرية ، حيث أن تفرد كل حالة هو أمر حاسم الأهمية ، ومن الصعب – إن لم يكن من المستحيل– الاعتماد على قرار سابق لتقييم حالة أخرى لأن كل حالة هي فريدة من نوعها (Marques ,2002,p.122) .

تباين التأثير الممنوح للجزر في السوابق القضائية ، تبعاً لظروف كل حالة ، حيث منحت محكمة العدل الدولية بعض الجزر التأثير الكامل Full effect ، مثل جزر حوار وجزيرة جنان في قضية قطر – البحرين ، ومجموعة جزر دهلك في قضية إريتريا – اليمن، وعلى النقيض من ذلك لم تعطي المحكمة ذاتها أي تأثير No effect لبعض الجزر، مثل جزيرة جربة في قضية تونس – ليبيا ، ومنحت محكمة التحكيم بعض الجزر نصف تأثير half-effect ، مثل جزر سيلي في قضية الجرف القاري الأنجلو– فرنسي ، في حين تم تبني التأثير المخفض Reduced Effect من قبل محكمة التحكيم في قضية الجرف القاري الأنجلو– فرنسي فيما يتعلق بجزر القنال التابعة لبريطانيا ، لوقوعها على الجانب الخطأ من خط الوسط (Dogru &Reginbogin,2017,P.60) ، وذلك بتطبيق ما يعرف بحل الجيب Enclave Solution .

٣– الصدام المسلح

قد تلجأ الأطراف المعنية بالنزاع بشكل منفصل أو جماعي لاستعراض القوة العسكرية ، وقد تمهد التوترات الحالية الطريق لحرب أوسع ، غير أن ذلك السيناريو ربما لن يحدث إلا في حال اكتشاف احتياطيات هيدروكربونية كبيرة في مناطق الادعاءات المتداخلة من قبل أحد أطراف النزاع ، وإن كان توازن القوى عسكرياً بين تركيا وكل من قبرص واليونان

١ - تنص المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على أنها في قراراتها سوف تطبق الاتفاقيات الدولية International Conventions بين الدول الأطراف ، والأعراف الدولية International Customs التي لها قوة القانون ، والمبادئ القانونية العامة ، والقرارات التحكمية Judical decisions.

لصالح الأولى ، فإن الدول الأوروبية الحليفة لكل من قبرص واليونان لن تقف مكتوفة الأيدي في حال إندلاع نزاع مسلح تشترك فيه دولتين من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي ، ولن تسمح الولايات المتحدة الأمريكية بنشوب حرب بين دولتين أعضاء في حلف الناتو هما تركيا واليونان ، لكن كل ذلك لن يمنع من سباق تسلح محموم بين تلك الأطراف .

النتائج والتوصيات:

لعل من أهم النتائج التي توصل إليها البحث ما يلي:

- تعد تركيا دولة متضررة جغرافياً Disadvantaged ، بسبب الجزر المتاخمة لساحلها بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، والتي تتبع دولاً أخرى ، حيث يمكن لتأثير تلك الجزر أن ينتقص نحو ٩٢,٤ ألف كم٢ أو ما يعادل نحو٥٩% من مساحة ما تدعيه تركيا كجرف قاري لها بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.
- تقع معظم الجزر اليونانية عدا جزيرة كريت في الجانب الخطأ من خط الوسط النظري بين الساحل التركي والساحل اليوناني، وهو ما يرجح في ضوء السوابق القضائية الدولية – وإن كان لكل حالة معينة تفردها– أن تمنح المحكمة في حال اللجوء للتحكيم بعض تلك الجزر – وخاصة جزيرة كاستيلوريزو– تأثيراً مخفضاً– بينما قد تمنح جزيرتي قبرص وكريت التأثير الكامل ، لبعدهما النسبي عن الساحل التركي ، ولكبر مساحتهما ، وكثرة عدد سكانهما ، وكون إحداهما تمثل دولة جزرية .
- لا يحق لليونان المطالبة بمناطق ولاية بحرية خارج المياه الإقليمية حول أربع من جزرها ، وهي جزر: رو وستروجلي وكوفنيزي وكريسي، لكونها غير مأهولة بالسكان ، وإن كان ذلك لن يؤثر كثيراً على مناطق الولاية البحرية لليونان ، لصغر مساحة تلك الجزر ، ووجود جزر يونانية أكبر مجاورة لها ستؤدي نفس الوظيفة.
- يعزز امتلاك تركيا لسواحل طويلة مقارنة بسواحل الجزر المتاخمة بمنطقة تداخل الادعاءات البحرية غرب خط الطول١٨-١٦-٣٢ درجة شرقاً حظوظ تركيا حال تطبيق معيار التناسب بين أطوال السواحل ومساحة مناطق الولاية البحرية.

– يرجع ظهور حدين للجرف القاري لتركيا بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط إلى عدم اليقين القانوني من قبل الدول المعنية بشأن التأثير الذي يجب منحه للجزر، حيث يرى بعضها تقزيم ذلك التأثير، وينادي البعض الآخر بتعظيم ذلك التأثير.

– على الرغم من التأثير الحيوي لمصر في تحديد مناطق الولاية البحرية بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، لوقوعها قبالة سواحل قبرص وتركيا واليونان ، وامتلاكها لخط ساحل طويل نسبياً ، وعلى الرغم من اعتراض تركيا على حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة التي حددتها مصر بالاتفاق مع جمهورية قبرص واليونان كل على حده ، فإن جوهر النزاع على تحديد الجرف القاري لتركيا يرتبط بتركيا وجمهورية قبرص واليونان ، بشأن المناطق الواقعة على الجانب المقابل للحد الخارجي للمنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر، إلى الشمال من دائرة عرض ٣٤ درجة شمالاً.

– تبدو جميع السيناريوهات المستقبلية للنزاع بشأن تحديد الجرف القاري لتركيا متشائمة ، لارتباط ذلك النزاع بنزعات عديدة تجمع تركيا وكل من قبرص واليونان ، ولوجود عقبات قانونية وسياسية تحول دون تبني خيار اللجوء للتحكيم لتسوية النزاع ، وإن كان سيناريو اللجوء للتصعيد العسكري يبدو مستبعداً في الوقت الراهن ، ما لم يتم اكتشاف أى موارد هيدروكربونية كبيرة بمناطق تداخل الادعاءات.

من كل ما سبق يوصي البحث بما يلي:

- أن تنأى مصر بنفسها عن النزاع بين تركيا وكل من قبرص واليونان ، حيث لم يتبقى لها بدون تحديد من حدود منطقتها الاقتصادية الخالصة مع الدول المقابلة بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط سوى القطاع المحصور بين دائرتي عرض ٢٨ درجة شرقاً و٣٠ درجة شرقاً ، ولن يضير مصر من سيكون على الجانب الآخر من الحد الخارجي لمنطقتها الاقتصادية الخالصة.
- يجب أن تعمل مصر على تقريب وجهات النظر مع ليبيا حول مناطق تداخل الادعاءات بينهما شرق خط الطول ٢٦ درجة شرقاً ، وذلك بحكم ما يجمعهما من روابط جغرافية وتاريخية.
- يفضل لجوء كل من مصر واليونان لمحكمة العدل الدولية لحسم التداخل بين مناطق الولاية البحرية الناتجة عن اتفاقهما عام ٢٠٢٠ ، وتلك الناتجة عن مذكرة

التفاهم بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبي عام ٢٠١٩، وذلك في حال عدم التمكن من إقناع ليبيا بالعدول عن اتفاقها مع تركيا .

- برغم وجود عقبات قانونية وسياسية تحول دون قبول تركيا باللجوء للتحكيم بشأن النزاع على تحديد جرفها القاري مع كل من جمهورية قبرص واليونان، في حين لا تجد كل من جمهورية قبرص واليونان حرج في ذلك ، فإن على بعض الدول التي تمتلك علاقات مؤثرة على تركيا مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا أن تعمل على إقناع تركيا بجدوى اللجوء للتحكيم كأفضل خيار يحفظ ماء وجه جميع الأفرقاء ، ويخفف من وطأة التوازنات السياسية الداخلية وحساباتها المعقدة لجميع الأطراف.

المصادر والمراجـــع

أولاً : المصادر

-Admiralty charts and publications, Ra's At Tin to Iskenderun, Scale 1: 1100 000.
-Agreement between the Government of the Hellenic Republic and the Government of the Arab Republic of Egypt on the delimitation of the exclusive economic zone between the two countries, 6 August 2020 (entry into force: 2 September 2020; registration #: I-56237; registration date: 3 September 2020.
-Agreement between the Government of the Hellenic Republic and the Government of the Arab Republic of Egypt on the delimitation of the exclusive economic zone between the two countries, 6 August 2020 (entry into force: 2 September 2020; registration #: I-56237; registration date: 3 September 2020; link to UNTS).
-Agreement between the Government of the Hellenic Republic and the Government of the Arab Republic of Egypt on the delimitation of the exclusive economic zone between the two countries, 6 August 2020 (entry into force: 2 September 2020.
-Cyprus " Continental Shelf Law, Law No. 8 of 5 April 1974.
-Cyprus " Deposit by Cyprus of a list of geographical coordinates of points, accompanied by an illustrative map, concerning the northern and north-western outer limits of the exclusive economic zone and the continental shelf, as contained in the Notification of the Minister for Foreign Affairs of the Republic of Cyprus made pursuant to article 3, paragraph 3, of the Exclusive Economic Zone and the Continental Shelf Laws (consolidation of Laws 64(1)/2004, 97(1)/2014, LOS of 7 May 2019.
-Cyprus " Deposit of a nautical chart showing the median line as referred to in the Agreement between the Republic of Cyprus and the Arab Republic of Egypt on the delimitation of the exclusive economic zone of 17 February 2003 and the list of geographical coordinates of points defining that lin, LOS of 20 April 2004.
-Cyprus " Geographical coordinates showing baselines for measuring the breadth of the territorial sea, 1993.
-Cyprus " Law to provide for the Proclamation of the Exclusive

Economic Zone by the Republic of Cyprus, 2 April 2004.
-Cyprus " The Exclusive Economic Zone and the Continental Shelf Laws 2004 and 2014 (consolidation of Laws 64(1)/2004, 97(1)/2014), October 2014.
-Cyprus " Notification of the Minister for Foreign Affairs of the Republic of Cyprus made pursuant to article 3, paragraph 3, of the Exclusive Economic Zone and the Continental Shelf Laws (consolidation of Laws 64(1)/2004, 97(1)/2014), 6 May 2019. Division for Ocean Affairs and the Law of the Sea,Office of Legal Affairs,Law of the Sea ,Bulletin No.100,p, 18, United Nations ,New York, 2019.
-Cyprus "Agreement between the Republic of Cyprus and the Arab Republic of Egypt on the Delimitation of the Exclusive Economic Zone, 17 February 2003 (entry into force: 7 March 2004.
-Cyprus: Letter dated 15 June 2012 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Cyprus: Letter dated 15 June 2012 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Cyprus: Letter dated 19 February 2019 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Cyprus: Letter dated 19 May 2014 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Cyprus: Letter dated 20 January 2020 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Cyprus: Letter dated 20 July 2020 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Cyprus: Letter dated 24 April 2020 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.

-Cyprus: Letter dated 4 May 2017 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Cyprus: Notification of the Minister for Foreign Affairs of the Republic of Cyprus made pursuant to article 3, paragraph 3, of the Exclusive Economic Zone and the Continental Shelf Laws (consolidation of Laws 64(1)/2004, 97(1)/2014), 6 May 2019. Division for Ocean Affairs and the Law of the Sea,Office of Legal Affairs,Law of the Sea ,Bulletin No.100,p, 18, United Nations ,New York, 2019.
-Cyprus: Statement dated 28 December 2004 of the position of the Government of the Republic of Cyprus with respect to the information note by Turkey, concerning the latter's objection to the Agreement between the Republic of Cyprus and the Arab Republic of Egypt on the Delimitation of the Exclusive Economic Zone of 17 February 2003 (Law of the Sea Bulletin No. 57).
-Cyprus"Deposit by Cyprus of a list of geographical coordinates of points, accompanied by an illustrative map, concerning the northern and north-western outer limits of the exclusive economic zone and the continental shelf, as contained in the Notification of the Minister for Foreign Affairs of the Republic of Cyprus made pursuant to article 3, paragraph 3, of the Exclusive Economic Zone and the Continental Shelf Laws (consolidation of Laws 64(1)/2004, 97(1)/2014.
-Egypt: Note verbale dated 23 December 2019 from the Permanent Mission of Egypt to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Greece: Letter dated 19 February 2020 from the Permanent Representative of Greece to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Greece: Letter dated 19 February 2020 from the Permanent Representative of Greece to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Greece: Letter dated 20 April 2020 from the Permanent Representative of Greece to the United Nations addressed to the Secretary-General.

-Greece: Letter dated 23 May 2016 from the Permanent Representative of Greece to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Greece: Letter dated 25 April 2019 from the Chargé d'affaires a.i. of the Permanent Mission of Greece to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Libya: Letter dated 26 December 2019 from the Chargé d'affaires a.i. of the Permanent Mission of Libya to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Syria "Letter dated 10 September 2018 from the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Syria" Letter dated 29 April 2020 from the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Turkey: Information note dated 2 March 2004 concerning Turkey's objection to the Agreement between the Republic of Cyprus and the Arab Republic of Egypt on the Delimitation of the Exclusive Economic Zone, 17 February 2003 (Law of the Sea Bulletin No. 54).
-Turkey: Information note dated 2 March 2004 concerning Turkey's objection to the Agreement between the Republic of Cyprus and the Arab Republic of Egypt on the Delimitation of the Exclusive Economic Zone, 17 February 2003 (Law of the Sea Bulletin No. 54)
-Turkey: Letter dated 13 November 2019 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Turkey: Letter dated 13 November 2019 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Turkey: Letter dated 14 December 2016 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Turkey: Letter dated 15 June 2016 from the Chargé d'affaires a.i. of the Permanent Mission of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.

-Turkey: Letter dated 15 June 2016 from the Chargé d'affaires a.i. of the Permanent Mission of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Turkey: Letter dated 15 June 2016 from the Chargé d'affaires a.i. of the Permanent Mission of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Turkey: Letter dated 17 March 2016 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Turkey: Letter dated 2 July 2020 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Turkey: Letter dated 20 October 2016 from the Chargé d'affaires a.i. of the Permanent Mission of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Turkey: Letter dated 21 August 2020 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General. -Turkey: Letter dated 25 April 2014 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General A/68/857.
-Turkey: Letter dated 28 April 2016 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General
-Turkey: Letter dated 28 April 2016 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Turkey: Letter dated 29 September 2016 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Turkey: Note verbal dated 14 August 2020 from the Permanent Mission of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-U.N. Doc A/ conf. 13/L. 55 April 26, 1958, Convention on the Continental Shelf.
-Turker " Memorandum of Understanding Between the Government of the Republic of Turkey and the Government of National Accord-

State of Libya on Delimitation of the Maritime Jurisdiction Areas in the Mediterranean" 27 November 2019 .
-United Nations " United Nations Convention on the Law of The Sea"New york,1983 .
-United Nations "Doc. A conf,13/L.55, April 26, 1958 convention on continental shelf" New Yor, 2005.
-United Nations, Office of Legal Affairs, the Division for Ocean Affairs and the Law of the Sea, the Law of the Sea Bulletins, N 79, P.14

ثانياً : المراجع

- الأمم المتحدة : قانون البحار – اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، نيويورك،١٩٨٣.

-بسام أحمد : تحديد الحدود البحرية بين الدول المتقابلة والمتلاصقة" مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية القانونية، ٢٠١٥، المجلد ٣٧، العدد ٢٥، ص ص ٢٩ ،٤٦.

-بي بي سي نيوز : أزمة المهاجرين – اليونان درع أوروبا في مواجهة التدفق من تركيا، bbc.news/Arabic.

-عبير أبو دقة :مشكلة تحديد حدود المناطق الخاضعة للولاية الوطنية– حالة الجرف القاري، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، ٢٠١٢، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط.

-محمود توفيق: الدولة في عالم بلا حدود–دراسة في الجغرافيا السياسية، القاهرة ، الأنجلو المصرية،٢٠١١.

-محمود توفيق: منهجية البحث العلمي مع التطبيق على البحث الجغرافي،القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية،٢٠٠٧.

-Abe, A "The concept of equidistance/relevant circumstances in the development of the law of maritime delimitation" World Maritime University Dissertations, 78, 2009.
-Alexander, L., "The Delimitation of Maritime Boundaries" Political Geography Quarterly, vol 5, No, 1 (Jan, 1986) pp. 19 – 24.
-Baumert, K "The Outer Limits of the Continental Shelf under Customary International Law" Cambridge University Press, the

American Journal of International Law, October 2017, Vol. 111, No. 4 , pp. 827-872.
-Beazley, P" Technical Aspects of Maritime Boundary Delimitation" International Boundaries Research Unit, Maritime Briefing, Vol, 1, No 2, 1994, Department of Geography, Durham University .
-Clive, S" The Trouble with Islands: The Definition and Role of Islands and Rocks in Maritime Boundary Delimitation " In: Maritime Boundary Disputes, Settlement Processes, and the Law of the Sea, Publications on Ocean Development, Volume: 65, 2009.
-Colson, D "The Delimitation of the Outer Continental Shelf between Neighboring States" Cambridge University Press, The American Journal of International Law, Jan., 2003, Vol. 97, No. 1 , pp. 91-107.
-Dogru, S & Reginbogin, and H "Rethinking Eastmediterranean Security" 2017, Law Review: Vol. 33: No. 3, Article 10.
-El Dewani, I"Legal Rules Applicable to the Equitable Maritime Boundaries Delimitation in the Eastern Mediterranean Sea: An Egyptian Perspective" United Nations – The Nippon Foundation of Japan Fellowship Programme, 2018.
-Erciyess,C " Outstanding Issues in the Eastern Mediterranean and the Aegean sea –Turkey's views and Policies " Strategy and Security Talks 2, Venue, 2020.
-Glassner, M, "Review Essay: Different perspectives on the Law of the sea," Political Geography Quarterly, vol, 10, No. 1 (Jan – 1991) 76 – 79.
-Glassner, M, "The New Political Geography of the Sea" Political Geography Quarterly vol.5, 1986, pp. 6 – 8.
-Glassner., M, "Political Geography" New York, John Wiley & sons, Inc., second Edition, 1996.
-Google Earth Pro.
-https://www.britannica.com.
-https://www.cia.gov.
-International Crisis Group" Cyprus: Reunification or Partition?"Europe Report No201, 30 September 2009.
-International Crisis Group" Turkey-Greece: From Maritime Brinkmanship to Dialogue" REPORT No, 263, EUROPE & CENTRAL ASIA 31 MAY 2021.

-İpek, P "Tureky's Soverign Rights In The Boundary Delimitation Of The East Mediterranean Sea, Bilkent Energy Notes BEN.20, Bilkent University, Faculty of Economics, Administrative and Social Sciences , OCTOBER 2019, Ankara-Turkey.
-Jang, H " Diminishing Role Of Islands In Maritime Boundary Delimitation"Law Review; 2013 University of Hawai'i, 35 U. Haw. L. Rev. 139.
-Karl, D " Islands and the Delimitation of the Continental Shelf: A Framework for Analysis" Cambridge University Press, the American Journal of International Law, Oct., 1977, Vol. 71, No. 4 (pp. 642-673).
-Köchler ,H " Kastellorizo: The Geopolitics of Maritime Boundaries and the Dysfunctionality of the Law of the Sea, INTERNATIONAL PROGRESS ORGANIZATION, Vienna 2020.
-Malcolm, H "Syria's "Lost Province": The Hatay Question Returns"carnegie-middle East Center, January 28, 2014.
-Marques, A " Towards the conceptualisation of maritime delimitation: legal and technical aspects of a political process"Doctoral thesis, Durham University, 2002.
-Ministry of Foreign Affairs"Turkey's Outstanding Issues in the Eastern Mediterranean and the Aegean Sea: Turkey's Views and Policies" 2020, February 18.
-Murphy, S "International Law Relating to Islands' 'Series: The Hague Academy of International Law,2017, Volume: 32.
-Nelson , L" The Roles of Equity in the Delimitation of Maritime Boundaries" Cambridge University Press, The American Journal of International Law , Oct., 1990, Vol. 84, No. 4, pp. 837-858.
-Ozdem B, "Examination of the Overlapping Claims of Turkey and the Greek Cypriot Administration of Southern Cyprus on the Maritime Areas to the West of the Island of Cyprus" (2019) 77(2) İstanbul Hukuk Mecmuası 953, İstanbul University.
-Prescott, J. V. "Political Frontiers and Boundaries" London, Allen & unwin, 1987.
-Prescott, J.V., & Clive, S "The Maritime Political Boundaries of the World "second edition, 2005, koninklijke brill, leiden.
-Rahman, H" The Impact of the Law of the Sea Convention on the Regime for Islands: Problems for the Coastal State in Asserting

Claims to "New-Born" Islands in Maritime Zones" Cambridge University Press, The International and Comparative Law Quarterly , Apr., 1985, Vol. 34, No. 2, pp. 368-376.
-Rouche, I "Island and the Construction of a Maritime Boundary: Pushing the Limits of State Sovereignty," Indonesian Journal of International Law, 2018, Vol. 15, No. 4.
-Smith, R & Bradford, T "Island Disputes and the Law of the Sea: An Examination of Sovereignty and Delimitation Disputes"International Boundaries Research Unit, Maritime Briefing, Vol 2, No 4, 1998, Department of Geography, Durham University.
-Suarez, J " Jurisdiction Waters in the Mediterranean and Black Seas " European Parliament, Policy Department, 2010.
-Tanchum, M "Two practical proposals to solve eastern Mediterranean energy and boundary disputes"2020,https://tr.boell.org/en/2020/10/10/two-practical-proposals-solve-eastern-mediterranean-energy-and-boundary-disputes.
-Turkish Presidency's Directorate of Communications " Turkey’s Rights and Claims in Eastern Mediterranean and Aegean" İstanbul, 2020, 1st Edition.
-Yiallourides, C. "Some Observations on the Agreement between Greece and Egypt on the Delimitation of the Exclusive Economic Zone", 2020, August 25, EJIL Talk.